قيادية في مجال حقوق المرأة خلال عملية المشاورات في سلسلة التعلم. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

نيسام (النساء والسلام): تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق

سلسلة التعلم: تحليل المشهد في العراق الفيدرالي

تشرين الأول 2025

WOMEN FOR WOMEN INTERNATIONAL

gaps uk
GENDER ACTION FOR PEACE AND SECURITY

المحتويات

"نيسام": تعزيز أجندة النساء والسلام والأمن المحلية 3

المنهجية 4

السياق: العراق الفيدرالي 6

النتائج 8

1. بيئة التمويل في العراق الفيدرالي 8

التحدي 8

الفرصة 10

التوصية 10

2. تقلص الحيز المدني وردة الفعل تجاه المساواة بين الجنسين 12

التحدي 12

الفرصة 14

التوصية 15

3. الوقاية تحت الضغط 16

التحدي 16

الفرصة 17

التوصية 18

4. دورات الانتخابات والمشاركة السياسية للمرأة 19

التحدي 19

الفرصة 19

التوصية 21

5. حماية المدافعات عن حقوق المرأة 22

التحدي 22

الفرصة 24

التوصيات 25

الخاتمة 26

"نيسام": تعزيز أجندة النساء والسلام والأمن المحلية

في ظل الصراع، وتقليص التمويل، والتراجع في حقوق المرأة في العراق، أصبحت الحاجة إلى تدخلات محلية، قائمة على المساواة بين الجنسين، أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. ويأتي مشروع نساء والسلام "نيسام" (NISAAM)[1] وهو مبادرة ممولة من الحكومة البريطانية تنفذها منظمة نساء من أجل نساء العالم (WfWI) الشراكة مع العمل القائم على المساواة بين الجنسين و شبكة المجتمع المدني (GAPS)، ليسد هذه الفجوة الحرجة من خلال التعاون مع 34 منظمة محلية تقودها نساء ومنظمات من المجتمع المدني (CSOs) عبر جميع المحافظات 19 في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق والحكومة الفيدرالية في العراق.

ومن خلال توفير مزيج من التمويل المباشر، والدعم المؤسسي، وبناء الشبكات، وفرص المناصرة، يتعاون مشروع نساء والسلام (NISAAM) مع المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) من أجل تصميم وتنفيذ أولوياتهن الخاصة التي تندرج تحت أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) مع إعطاء الأولوية لقضايا مثل العنف القائم على المساواة بين الجنسين(GBV)) ، والدعم الاقتصادي، والمشاركة السياسية، والقدرة على مواجهة تغيّر المناخ. ومن خلال ذلك، يحوّل مشروع نساء والسلام (NISAAM) النهج من نماذج المانحين الفوقية إلى مقاربة مستدامة وشاملة وملكية محلية، لتعزيز الدور الأساسي لمساهمات المجتمع المدني في السلام والأمن في العراق.

شركاء نيسام خلال السنة الأولى من المشروع. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

المنهجية

العراق الفيدرالي

تم تصميم المشاورات الخاصة بهذا التقرير لالتقاط وجهات النظر المباشرة حول كيفية استجابة المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) للتغيرات في ديناميكيات المانحين، بما في ذلك التخفيضات في المساعدات الدولية، وكذلك لتحديد العوائق السياقية التي تؤثر على قدرتها في تنفيذ البرامج واستدامتها. على وجه التحديد، يبحث هذا التقرير الخاص بـ تحليل المشهد في كيفية إعادة تشكيل فقدان التمويل وتقلص الحيز المدني للقدرة التشغيلية والسلامة والاستدامة للمنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) المنخرطة في أجندة المرأة والسلام والأمنWPS) .) ويخلص التقرير إلى أنه، وبعيدًا عن مجرد كون هذه المنظمات "ناقصة التمويل"، فإن العديد منها يتم تهميشها فعليًا ماليًا وسياسيًا ومؤسسيًا حتى وهي تواصل سد الفجوات في الحوكمة والخدمات التي يتركها غياب الدولة. وتقدم هذه النتائج قاعدة من الأدلة لفهم الاحتياجات والقيود المتطورة التي تواجه المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) العراقية، ولإثراء مقاربات أكثر فعالية ومرتكزة محليًا في برمجة وسياسات المرأة والسلام والأمنWPS) .).

يركز هذا التقرير الخاص بـ تحليل المشهد، الذي يختص بالعراق الفيدرالية، على منهج نوعي متعدد الأدوات لاستكشاف الأولويات والتحديات والاستراتيجيات التكيفية للمنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) العاملة في العراق ضمن بيئة التمويل الحالية. وتنظم النتائج في ثلاثة أقسام: التحديات، الفرص، والتوصيات، لتعكس كلاً من القيود الهيكلية والسبل الممكنة للعمل الاستراتيجي. وقد اختير هذا الإطار لتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والتمويل والتنسيق من قبل المجموعات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق المرأة. ويُعد هذا التقرير واحدًا من ثلاثة تقارير في سلسلة، إلى جانب تقرير تحليل المشهد الخاص بإقليم كردستان العراق (KRI) ومذكرة السياسات الشاملة حول المرأة والسلام والأمن (WPS Policy Paper).

معًا، تشكل هذه التقارير:

- رسم خريطة خبرات المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) التي تساهم في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريعها وبرامجها الخاصة ومساءلة أصحاب السلطة المعنيين.
- تحديد العوائق أمام التنفيذ.
- توضيح التوصيات المستندة إلى الأدلة والمبنية على السياق المحلي من أجل تعزيز البرامج، وتقديم الخدمات، وإحداث تغيير تحويلي قائم على المساواة بين الجنسين في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق.

المشاورات وجمع البيانات النوعية من مختلف أنحاء العراق الفيدرالي، وتحديدًا من بغداد والبصرة وديالى والنجف وكركوك، شملت ما يلي:

- مقابلات مع المطلعين الرئيسيين مع ممثلين من المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs)
- مناقشات مجموعات تركيز مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) التي شاركت في مشروع نساء والسلام "نيسام" (NISAAM) خلال السنة الأولى من تنفيذه.
- استبيانات موجّهة مع القيادات النسائية وصانعات القرار عبر مناطق جغرافية وموضوعية متنوعة.

سلسلة التعلم: عملية المشاورات

من:

51 شخصية

من الشركاء وصنّاع القرار وممثلي المجتمع المدني

كيف:

2 مناقشتي مجموعات التركيز

مع 37 ممثلة عن منظمات حقوق المرأة عبر 13 منظمة من السنة الأولى.

21 مقابلة مع مطلعين رئيسيين

توزيع استبيان

على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة

متى جرت المشاورات:

شباط - نيسان 2025

نُفِّذت سلسلة تعلم نيسام ضمن إطار مشروع أوسع يشمل كلًّا من إقليم كردستان العراق والعراق الاتحادي.

ملاحظات خلال مناقشة مجموعة التركيز حول قضايا المرأة والسلام والأمن في السنة الأولى من مشروع نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

السياق: العراق الفيدرالي

بينما يركز هذا التقرير الخاص بـ تحليل المشهد على العراق الفيدرالية، يجدر الإشارة إلى أن التحديات التي يواجهها كل من العراق الفيدرالي وإقليم كردستان العراق (KRI) تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث الديناميكيات الجيوسياسية والمشاهد الاجتماعية-الثقافية. إذ يعمل إقليم كردستان العراق (KRI) تحت حكومة شبه مستقلة ويُقدّم نفسه على أنه أكثر تقدمية مقارنة بالعراق الفيدرالي فيما يتعلق بالحوكمة والسياسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، الأمر الذي يجذب الدعم الدولي. وبالمقارنة مع إقليم كردستان العراق، تواجه الحكومة الفيدرالية في العراق تحديات متجذرة في الحوكمة المركزية، والانقسامات الطائفية، وتأثير الجماعات القبلية والدينية، لا سيما في المناطق الجنوبية. وقد قيدت هذه الديناميكيات نشاطات الحراك النسوي وعززت الأعراف الاجتماعية القائمة على المساواة بين الجنسين. كما سعت الجهود التشريعية الأخيرة إلى تقييد الخطاب القائم على الحقوق، بما في ذلك اللغة المرتبطة بـ "المساواة بين الجنسين" وقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيًا / وثنائيي الجنس واللاجنسيين وغيرهم من الهويات المتنوعة وبينما يواجه كلا الإقليمين تقلص الحيز المدني وضغوط الجماعات المتطرفة، يتمتع إقليم كردستان العراق بإجراءات بيروقراطية أكثر سلاسة ومواءمة مع المجتمع الدولي، في حين تواجه المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق الفيدرالي عداءً حكوميًا مباشرًا ورد فعل اجتماعيًا سلبيًا، لا سيما في المناطق المحافظة مثل ديالى والبصرة وأجزاء من بغداد.

وفي العراق الفيدرالي، شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا حادًا في دعم المانحين للمنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs)، تجلى بشكل أوضح في الانسحاب أو تقليص التمويل من مؤسسات مهمة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (DRL) ، بالإضافة إلى مانحين غربيين تقليديين آخرين.[2] وقد أدى ذلك إلى إغلاق وتقليص الخدمات الحيوية في العراق مثل الاستجابة للعنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV) وتقديم الدعم القانوني. ولم تؤدِ هذه التخفيضات المجمعة إلى نقص التمويل للمنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) فحسب، بل قامت أيضًا بتهميشها فعليًا إذ جردتها من الدعائم المالية والسياسية والمؤسسية تمامًا في الوقت الذي كانت فيه في أمسّ الحاجة إليها لسد الفجوات في الحوكمة والخدمات التي خلفها ضعف الدولة. وقد حدث هذا التراجع في ظل تصاعد حالة عدم الاستقرار السياسي، وتفاقم الاستقطاب الطائفي،[3] واتساع الفجوات الجغرافية بين المركز والمناطق الطرفية.

وقد أجبر انسحاب الدعم المستمر وطويل الأمد المنظمات على إغلاق الخدمات الأساسية للحماية، وتقليص برامجها الموجهة للفتيات المراهقات، والانسحاب من المناطق الريفية والمتضررة من النزاع. وتكون الآثار أكثر وضوحًا في الأماكن التي كان فيها تمويل المانحين هو شريان الحياة الوحيد الذي يبقي مكاتب الدعم القانوني مفتوحة، وملاجئ الناجيات مزودة بالكوادر، ومنتديات بناء السلام تعمل بشكل فعّال.

وتتردد هذه الديناميكيات الوطنية في نمط أوسع على الصعيد العالمي حول تأثير تخفيضات المساعدات الخارجية على المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) ووفقًا لمسح عالمي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW) في مايو 2025[4]:

- **أكثر من 50 في المئة** من المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) العاملة في المناطق المتأثرة بالأزمات **تتوقع الإغلاق خلال ستة أشهر** نتيجة لتخفيضات المساعدات.
- **1 في المئة فقط** من المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) المخصصة للمساواة بين الجنسين **توجه مباشرة إلى المنظمات النسائية.**
- **90 في المئة من المنظمات النسائية المحلية (local WROs)** تفيد بأنها تتلقى أقل من **100,000 دولار أمريكي سنويًا**، غالبًا دون أي دعم أساسي أو مؤسسي.

في العراق الفيدرالي، يتجلى هذا التراجع العالمي في كل من ندرة التمويل وارتفاع المخاطر. إذ تواجه المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) رقابة حكومية متزايدة، وشروطًا من المانحين تفضّل الشركاء "منخفضي المخاطر"، واتساع الفجوة بين المنظمات الحضرية وتلك الموجودة في الأطراف. والعديد منها يعمل الآن دون مقر مكتبي، أو حماية مادية، أو حماية رقمية، ومع ذلك يواصل عمله على حساب كبير على المستوى الشخصي. يقدّم هذا التقرير تحليلًا لكيفية تأثير أنماط التمويل هذه على المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق الفيدرالي، ومساهمتها في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمنWPS) .) ويسجل التقرير الآثار المتسلسلة لعدم الاستقرار المالي على المشاركة والحماية والوقاية والتعافي، ويدعو إلى استثمار استراتيجي متجدد في البنية التحتية النسوية المحلية والمرنة. وبدون ذلك، فإن طموحات العراق في المساواة بين الجنسين بما في ذلك في الخطة الوطنية الثالثة

للعمل في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS) والوعد الأوسع لـ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) 1325 معرضة لأن تصبح التزامات جوفاء.

تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

النتائج

1. بيئة التمويل في العراق الفيدرالي

أصبح الوصول إلى تمويل مستدام ومرن للعمل في مجال حقوق المرأة في العراق أكثر تقييدًا. إذ تتسم أولويات المانحين الدوليين بالتقلب، والسياسة الشديدة، وغالبًا ما تفضّل المنظمات المرتبطة بالحكومة أو المحايدة سياسيًا، مما يترك المنظمات المستقلة المعنية بحقوق المرأة (WROs) مهمشة ومبعدة عن دائرة التأثير.

التحدي

التخفيضات العالمية في المساعدات

شهدت العديد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق خلال العامين الماضيين تحولًا كبيرًا، حيث قام المانحون الرئيسيون، بما في ذلك المملكة المتحدة[5] والولايات المتحدة الأمريكية[6] والسويد،[7] بتقليص أو سحب الدعم المالي. وقد مثل الانسحاب أو التعليق المفاجئ للتمويل الحكومي الأمريكي في فبراير 2025 ضربة كبيرة لعشرات المنظمات، مما فاقم المشهد المالي المتردّي بالفعل.

ووصف العديد من المشاركين في المقابلات اضطرارهم إلى إغلاق برامج كاملة أو إنهاء عقود الموظفين عند اختفاء هذه الأموال. كما شاركت منظمتان معنيتان بحقوق المرأة (WROs) في العراق الفيدرالي ما يلي:

> **"تُجبر العديد من المنظمات المحلية، بما في ذلك منظمتنا، على العمل بموارد محدودة جدًا، مع الاعتماد على منح قصيرة الأجل، وتكييف برامجنا لتتناسب مع أولويات المانحين، أو تقليص الأنشطة الحيوية على الرغم من الاحتياجات المستمرة للمجتمع."**

> **"ينبغي أن تُشكَّل التدخلات بناءً على ما تريده المجتمعات، لا بناءً على ما يريد المجتمع الدولي فرضه."**

تغير أولويات المانحين الفوقية

حدث هذا التراجع في التمويل في ظل إعادة توجيه أوسع لأولويات المانحين الدوليين، غالبًا ما يُصاغ على أنه استجابة للتغيرات السياسية الداخلية أو "المخاوف الأمنية". في العراق، كان التمويل الدولي مرتبطًا بشكل كبير بخطط الاستجابة الإنسانية التي أُطلقت بعد استيلاء داعش الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) على مناطق في 2014، وأُدير عبر نظام المجموعات العنقودية بقيادة الأمم المتحدة (UN-led cluster system).[8] ومع انتهاء التصنيف الرسمي للاستجابة الإنسانية وإلغاء نظام المجموعات العنقودية وهو ما حدث رسميًا في نهاية 2022 بدأ التمويل يتقلص اعتبارًا من عام 2023 فصاعدًا[9]. بالنسبة للمنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) العراقية، أدى ذلك إلى تقلص عدد المانحين وزيادة الاعتماد على أولئك الذين يشترطون التوافق مع القنوات الحكومية. كما شاركت إحدى المنظمات النسائية في العراق: "غالبًا لا تتوافق أولويات المانحين مع مهمتنا أو احتياجات المجتمع، ويتم توجيه التمويل عادةً نحو مشاريع قصيرة الأجل أو مواضيع على مستوى عالٍ تتجاوز واقع القاعدة الشعبية".

وأشار المشاركون في المقابلات إلى أن السلطات المحلية وأصحاب النفوذ غالبًا ما يتصرفون كـ "حراس للبوابة" بين المانحين الدوليين والمنظمات على المستوى المحلي. ففي كركوك، على سبيل المثال، أصدرت الهيئة الإدارية للمحافظة أمرًا يمنع أي منظمة غير حكومية من الحصول على تمويل خارجي إلا عبرهم وهو شكل من أشكال الاستيلاء على الموارد الذي همّش الجماعات المستقلة.[10] وكانت المنظمات التي تفتقر إلى صلات سياسية أو تحالفات حكومية مستبعدة فعليًا من استحقاق التمويل.

في البصرة والنجف، أفادت المنظمات بأنها اضطرت إلى إلغاء مشاريع مخططة في منتصف دورة التنفيذ بسبب تعليق التمويل من الولايات المتحدة، بينما وصف آخرون إغلاق المكاتب والتحول إلى العمل "الافتراضي بالكامل" لتقليل التكاليف. كما شاركت إحدى

المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق" :تمويل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (DRL) كان يدعم برنامج حماية المجتمع لدينا. بعد انتهاء التمويل، لم نتمكن حتى من تغطية إيجار المكتب. اضطررنا إلى إغلاق المركز ونعمل الآن من المنزل". وكان نقص التمويل الأساسي ضارًا بشكل خاص بالمبادرات التي تستهدف الفتيات المراهقات والناجيات من العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)، إذ تتطلب احتياجاتهن دعمًا مستمرًا على مدار الوقت، وليس تدخلات مؤقتة لمرة واحدة[11].

الفجوات الجغرافية

سلّطت بيئة التمويل الضوء أيضًا على الفجوات الجغرافية في الوصول إلى الدعم. إذ كانت المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) الموجودة في بغداد، أو تلك التي لديها روابط مؤسسية أقوى مع الهياكل الحكومية، أكثر قدرة على الحفاظ على التفاعل مع المانحين. وعلى النقيض من ذلك، واجهت المنظمات في الجنوب ومناطق أخرى تحديات أكبر في الحفاظ على التمويل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى بعد مسافتها عن بغداد، حيث يتركز معظم تنسيق المانحين واتخاذ القرارات. ولا يعكس هذا الفرق بالضرورة التوافق الأيديولوجي، بل غالبًا ما يكون نتيجة لاختلاف مستويات الوصول إلى المعلومات والشبكات وفرص المشاركة. إذ تكون المنظمات الأقرب، جغرافيًا أو مؤسسيًا، إلى الوزارات والمديريات المعنية في وضع أفضل للبقاء على اطلاع بالأولويات السياسية المتطورة والأطر التشغيلية، مما يسمح لها بالتنقل في بيئة التمويل بشكل أكثر فعالية.

وقد أدى هذا إلى وجود حقل طبقي للمنظمات النسائية، حيث تبقى فقط المنظمات الأكثر وضوحًا والأقرب للمانحين وأصحاب النفوذ مزوّدة بالموارد، بينما يتم تهميش المجموعات الأكثر راديكالية أو المستقلة أو الريفية.[12] كما شاركت إحدى المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق خلال مقابلة مع مطلع رئيسي (KII) :

> **"نشعر بأننا غير مرئيين خارج بغداد. أولئك الذين يلتزمون الصمت يحصلون على التمويل، أما من يتحدثون بشكل نقدي فيتم وضعهم في القائمة السوداء."**

دورات التمويل قصيرة الأجل والمعتمدة على المشاريع

يزيد من تعقيد هذه المشكلة تجزئة التمويل المتاح وطبيعته قصيرة الأجل. فمعظم منح التمويل مخصصة لمشاريع صغيرة النطاق، لا تتجاوز مدتها بضعة أشهر. وهذا يمنع التخطيط الاستراتيجي، ويثبط العمل على الإصلاحات الهيكلية، ويجعل المنظمات عالقة في دوامات البقاء المعتمدة على المشاريع. كما عبّر أحد المشاركين في مقابلة المخبرين الرئيسيين KII):) "لا نحصل على تمويل لتحقيق تأثير طويل الأجل فقط للاستجابات الطارئة". ويُعد العمل الحيوي طويل الأمد في مجالات المساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن (WPS)، والإصلاح القانوني ناقص التمويل أو مهجورًا، كما وصفت المنظمات المستجيبة إغلاق عملياتها بعد انسحاب المانحين.[13] ويكافئ نظام التمويل الامتثال على الابتكار، مما يقلل من مساحة القيادة النسوية والأصوات النقدية. كما أن اعتماد المانحين على توجيه الحكومة يعرض لخطر تعزيز ممارسات التمويل الاستبعادية والسياسية، كما شاركت إحدى المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق الفيدرالي" :الحكومة تختار من يشارك، ليس بناءً على الجدارة، بل الولاء". وتعمل العديد من المنظمات النسائية المستقلة ذات التأثير ضمن موارد محدودة جدًا، مما يعرض الخدمات الأساسية والكوادر للمخاطر.

نقاشات مجموعة التركيز مع شركاء نيسام خلال السنة الأولى من المشروع. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

الفرصة

برامج مبتكرة

يستجيب مشروع نساء والسلام "نيسام" (NISAAM) لهذه التحديات من خلال التدريب المستهدف، والتعلم بين الأقران، وتوفير الوصول إلى التمويل. ويعزز هذا النهج الثقة والوضوح والتعاون من خلال إعادة ربط المنظمات منخفضة الموارد بمساحات المناصرة والتمويل، وتقوية النظام البيئي الأوسع لحقوق المرأة، وضمان أن يكون التغيير التحويلي مدفوعًا بأصوات متنوعة وجذورها في المجتمع المحلي. ومن خلال مشروع نساء من أجل نساء العالم (WfWI)، تتعاون مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) ليس فقط من خلال الموارد المالية، بل أيضًا عبر المساعدة التقنية، وتطوير المنظمات، والتخطيط الاستراتيجي مما يمكّنها من بناء عمليات أكثر مرونة واستقلالية. ومن خلال دمج المرونة والاستعداد في التصميم، يعالج مشروع "نيسام" (NISAAM) ليس فقط فجوات التمويل الفورية، بل أيضًا نقاط الضعف الهيكلية الأعمق التي تجعل المنظمات النسائية (WROs) عرضة لتقلبات التمويل المفاجئة. وبذلك، يشكل المشروع نموذجًا لكيفية تمكين المبادرات التمويلية النسوية من إعطاء الأولوية لكل من المساءلة تجاه المجتمعات والاستدامة للمنظمات العاملة في الخطوط الأمامية[14].

وبشكل حيوي، تعطي هذه الأنواع من نماذج التمويل الأولوية لأولويات المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) نفسها، وتعترف بخبرتها في المساهمة في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق. ومن خلال مشاريع مثل هذه، التي تركز على منظور تقاطعي، تتمكن المجموعات المتنوعة من دخول حيز المرأة والسلام والأمن (WPS) وكما سمعنا من إحدى المنظمات النسائية (WRO) خلال المشاورات لإعداد هذا التقرير، فإن هذا يمكّن الفتيات المراهقات من الوصول إلى فهم أفضل للسلام والأمن:

> **"يهدف مشروعنا [الذي يتم تمويله من خلال مشروع نساء والسلام "نيسام" إلى استهداف الفتيات المراهقات لتعريفهن بقرار مجلس الأمن رقم 1325، وقد وصلنا إلى نحو 70 منهن. قبل بدء المشروع، أجرينا تقييمًا أظهر أنهن لا يملكن أي معرفة حول قانون 1325، والآن، وقبل أن ننهي [السنة الأولى] من المشروع، أظهرت المشاركات زيادة في المعرفة بنسبة 50 في المئة. وبذلك يمكننا إدماج الفتيات المراهقات في نفس التحالف الذي يضم قادة المجتمع والشابات من أعمار وخلفيات وأعراق وأديان مختلفة."**

يُظهر هذا كيف أن التمويل المرن والقابل للاستجابة يمكن أن يؤدي إلى عمليات اتخاذ قرار أكثر شمولية ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) ومن خلال دعم المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs)، لا سيما تلك التي تعمل مع المجموعات المهمشة، تساعد هذه النماذج على ضمان إدماج الأصوات المتنوعة، وبشكل خاص أصوات الفتيات المراهقات، بشكل فعّال في صياغة سياسات السلام والأمن.

التوصية

الاستثمار في تمويل طويل الأجل ومرن للمنظمات المستقلة المعنية بحقوق المرأة (WROs)

في العراق الفيدرالي، تعتمد العديد من المنظمات المستقلة المعنية بحقوق المرأة (WROs) على منح قصيرة الأجل ومبنية على المشاريع، والتي قد تكون غير مستقرة ومتأثرة بالعوامل السياسية. غالبًا ما يذهب التمويل إلى المجموعات المرتبطة بالحكومة أو المحايدة، بينما قد تكون المنظمات المستقلة، خاصة تلك التي تعمل في الإصلاح القانوني أو في المناطق الريفية والمتضررة من النزاع، أقل قدرة على الوصول إلى الموارد. وتحد هذه الوضعية من قدرتهم على التخطيط الاستراتيجي، والحفاظ على الكوادر، وتوسيع البرامج الناجحة. وبدون تمويل مرن متعدد السنوات، تواجه المنظمات النسائية تحديات مستمرة يمكن أن تعيق التقدم المستدام في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن WPS).

الإجراء المقترح: يجب على المانحين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والوكالات متعددة الأطراف، والشركاء الوطنيين:

1. تقديم **تمويل أساسي متعدد السنوات** لدعم الاحتياجات التنظيمية الأساسية مثل الرواتب، ومساحة المكاتب، والحماية، وتطوير المؤسسات، والابتكار.

2. إعطاء الأولوية **للتمويل للمنظمات المستقلة** المعنية بحقوق المرأة (WROs) على المستوى المحلي، لا سيما تلك العاملة في المناطق الريفية، والقبلية، والمتأثرة بالنزاع، حيث تكون الاحتياجات غالبًا الأكبر والوصول أكثر محدودية.

3. تشجيع **الشراكات المباشرة بين المانحين والمنظمات النسائية**.

4. الاستثمار في **أنشطة تعزيز المؤسسات** مثل تدريب الكوادر، والمساعدة في التسجيل القانوني، وأنظمة المراقبة والتقييم، وبناء التحالفات. وسيساعد هذا على دعم الاستدامة والتأثير على المدى الطويل.

5. تقديم **المساعدة الفنية والتدريب المخصص** للمنظمات النسائية (WROs) بناءً على أولوياتها المحددة ذاتيًا.

6. تعزيز **التنسيق بين المنظمات الدولية** لتوحيد أساليب التمويل وتقليل الأعباء الإدارية على المنظمات النسائية، مما سيسمح بتنفيذ برامج أكثر فعالية واستدامة.

7. تخصيص مسارات تمويلية مخصصة ضمن **الخطة الوطنية للعمل (National Action Plan - NAP)** تُقدّم مباشرة للمنظمات النسائية المحلية المستقلة، وليس عبر الوزارات الحكومية أو الوسطاء السياسيين.

شركاء نيسام خلال ورشة. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

2. تقلص الحيز المدني وردة الفعل تجاه المساواة بين الجنسين

تشكل ردود الفعل المعاكسة للحركات والمنظمات التي تركز على المساواة بين الجنسين في العراق الفيدرالي جزءًا من حملة منسقة واسعة النطاق ضد المساواة بين الجنسين، تغذيها المؤسسات الدينية المحافظة، والجماعات المسلحة، وقطاعات من المؤسسة السياسية. وعلى الرغم من وجود سرديات مشابهة على المستوى العالمي، إلا أن القمع في العراق الفيدرالي اتخذ شكلًا مميزًا متجذرًا من خلال كل من السياسات الرسمية والممارسات القسرية غير الرسمية. وأفاد الناشطون بأن مصطلح " المساواة بين الجنسين " بحد ذاته أصبح مسيّسًا وخطيرًا. وفي بحث نساء من أجل نساء العالم (WfWI) لعام 2024 بعنوان *"الاستماع إلى النساء*: تحديد الحواجز والفرص لمشاركة النساء وقيادتهن في العراق"، تم توثيق هذا الاتجاه.[15] كما أبرزت المنظمات النسائية (WROs) التي أُجريت معها المقابلات لهذا البحث، سواء في إقليم كردستان العراق (KRI) أو في العراق الفيدرالي، أن هناك بعض السياسات والممارسات التي تقدمها الحكومة والتي تقيد الحيز المدني للبرامج غير الحكومية القائمة والجهود الرامية إلى زيادة مشاركة النساء. وبشكل خاص، أشاروا إلى التحديات التي واجهت عملهم عندما تم فرض حظر وطني على استخدام مصطلح " المساواة بين الجنسين " في العراق في النصف الثاني من عام 2023.[16] وتم تأطير هذا الحظر بشكل رئيسي من خلال عرض المساواة بين الجنسين على أنها تتعارض مع القيم التقليدية والدينية، ويتماشى مع رد فعل أوسع عالميًا ضد المساواة بين الجنسين واستخدام لغة " المساواة بين الجنسين".[17]

التحدي

الحملات المعادية للمساواة بين الجنسين ، قيود اللغة والقمع السياسي

واجهت المنظمات المعنية بحقوق المرأة (WROs) في العراق الفيدرالي ضغوطًا متزايدة من قبل كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الجماعات المسلحة.[18] وقد أثّرت هذه الضغوط بشكل كبير على قرارات التمويل، والمناصرة السياسية، وسلامة عمل المنظمات النسائية. تلقّت المنظمات تهديدات نتيجة تحديها لقوانين الأحوال الشخصية، والتغييرات التي سعت إلى خفض سن الزواج وإضفاء الشرعية على الزواج خارج النظام القضائي الرسمي، فضلاً عن قيامها بحملات عامة، بهدف تقييد عملها المرتبط بالمساواة بين الجنسين. وأُجبرت المنظمات النسائية على تقديم تعهدات مكتوبة رسمية بعدم استخدام مصطلحات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين في اتصالاتها. وقد تم تنفيذ هذه الإجراءات بعد اتهامات بأن المنظمات كانت تروّج لأجندات "أجنبية"، وهي سرديات تم استخدامها عمدًا لإيقاف عمل المنظمات غير الحكومية (CSOs) في مجال حقوق المرأة[19]. وقد تسللت هذه الحملة إلى المؤسسات الحكومية أيضًا. ومثال بارز على ذلك هو إعادة تسمية إدارة تمكين المرأة (Women's Empowerment Department) لتصبح المديرية الوطنية للمرأة (National Directorate for Women)، مما ألغى فعليًا مفهوم "التمكين" من الخطاب الرسمي. ورأى المشاركون في المقابلات أن هذا يُمثل رمزًا لتزايد نفوذ الحملات المعادية للمساواة بين الجنسين. من جانبهم، يرى المشاركون أن ذلك يرمز إلى تأثير المتعصبين الأيديولوجيين داخل الحكومة. وكما شارك أحد المشاركين:"كان علينا تقديم تعهد بأن الأمناء والأعضاء لن يستخدموا مصطلح "المساواة بين الجنسين."[20]

تواجه المنظمات التي تركز على مجالات حساسة سياسيًا مثل العدالة بين الجنسين، والإصلاح القانوني، أو الحماية صعوبات خاصة. وقد أكد العديد من المشاركين في مقابلات المخبرين الرئيسيين (KII) هذا الواقع طوال المشاورات. وحتى بعض الوكالات الدولية قامت بوضع المنظمات النسائية الصريحة أو "الصاخبة" على القائمة السوداء أو تجنبت العمل معها، خوفًا من ردود الفعل السلبية من الشركاء الحكوميين.[21] ونتيجة لذلك، أصبح مشهد التمويل في تزايد متأثرًا بتجنب المخاطر والاعتبارات السياسية بدلاً من الاحتياجات الفعلية أو الفاعلية، إذ أفاد المستجيبون بأن المانحين باتوا يختارون شركاء "آمنين" أو "هادئين" لتجنب ردود الفعل الحكومية.[22]

الوصول المحدود إلى مساحات الاجتماع وتعزيز التحالفات

ونتيجة لتخفيضات التمويل، أصبح الوصول إلى المنصات المؤثرة التابعة للأمم المتحدة والتحالفات الكبرى للمانحين محتكرًا بشكل متزايد من قبل المنظمات التي تحافظ على علاقات وثيقة مع الدولة أو تتبنى لغة غير تصادمية.[23] ويعكس هذا اتجاهًا تقوم فيه وكالات الأمم المتحدة والمانحون متعددو الأطراف، الذين يعملون تحت ضغط الحفاظ على العلاقات الحكومية، بتقليل الأولوية للتواصل مع الأصوات المستقلة أو النقدية. كما أن المنظمات التي تدافع عن التغيير التحويلي، وخصوصًا تلك التي تدفع نحو الإصلاح القانوني أو تكشف عن إهمال الدولة، يتم تهميشها بشكل منهجي من تخصيص الموارد ومساحات اتخاذ القرار. وقد عمّقت هذه الديناميكيات الاستبعادية الانقسام داخل الحركة النسائية.

وصف العديد من المشاركين كيف أن محاولات بناء التضامن أو تنسيق المقاومة الجماعية بين المنظمات غير الحكومية قد تم كبتها بسبب مناخ عام من الخوف السائد.[24] وقد أفضى هذا الجو إلى تثبيط النقد المفتوح، وتقليل الفرص للمناصرة المشتركة، والمساهمة في تآكل البنية التحتية النسوية الجماعية. وفي الوقت نفسه، ذكرت المنظمات الأصغر والريفية، وخصوصًا تلك الموجودة في البصرة، وديالى، وكركوك، أن فرصها للوصول إلى مشاورات المانحين أو العمليات المتعلقة بـ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) بقيادة الأمم المتحدة كانت شبه معدومة.[25] ويعزز هذا نظامًا من طبقتين، حيث يحدد الظهور والقرب من السلطة، وليس الفاعلية أو صلة المنظمة بالمجتمع، إمكانية الوصول إلى التمويل ومساحات السياسة. ونتيجة لذلك، يتم استبعاد المنظمات غير الحكومية، وخصوصًا المنظمات النسائية المستقلة والمعنية بالحقوق، بشكل متزايد من عمليات الحوكمة الرسمية، وتواجه قيودًا منهجية على اللغة، والتمويل، والمشاركة، والعمليات.

التهديدات لتنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للعراق وأجندة المرأة والسلام والأمن

لقد كان لهذا التحول الأيديولوجي عواقب مباشرة على صنع السياسات الوطنية. ففي أثناء تطوير الخطة الوطنية الثالثة للعمل (NAP) حول المرأة والسلام والأمن في العراق، والتي ستستمر(من 2025 حتى 2030)، لم يتم استشارة العديد من المنظمات النسائية النشطة. وعلى الرغم من أن الحكومة زعمت أن المجتمع المدني شارك في العملية، إلا أن الأدلة من المشاورات تشير إلى أن المنظمات التي تم دعوها كانت فقط تلك المطيعة سياسيًا أو المحايدة.[26]

بالإضافة إلى ذلك، يسود الخوف العمليات اليومية للمنظمات. يصف قادة المنظمات النسائية تعرضهم للمراقبة،[27] وتلقي التهديدات، وتسرب عملاء استخبارات خلال الفعاليات. وقد تم الإبلاغ أيضًا عن تهديدات للأمن الرقمي، مثل محاولات الاختراق على حملات التوعية العامة. في إحدى الحالات، نقلت قائدة منظمة نسائية عائلتها من كركوك إلى السليمانية بسبب تصاعد التهديدات، وكانت تسافر لساعات يوميًا لمواصلة عملها. وذكر آخرون أنهم أغلقوا المكاتب وبدأوا العمل بالكامل من المنزل. وكما شاركت إحدى المنظمات النسائية:

> **"اعتمدنا أسلوب منخفض الظهور، وقلّصنا وجودنا الفعلي في المكاتب، وعملنا من المنزل."**

يُظهر هذا أن أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) معرضة لخطر الاستحواذ عليها وتجريدها من هدفها التحويلي. إن استبعاد المنظمات النسائية على المستوى المحلي يقوض صلة وفاعلية ومصداقية الخطة الوطنية للعمل (NAP) ويعد تقلص الحيز المدني هذا انتهاكًا ليس فقط للمعايير الوطنية للمشاركة الديمقراطية، بل أيضًا للالتزامات الدولية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن 1325،[28] (UNSCR 1325) وأهداف التنمية المستدامة.[29] بموجب قرار مجلس الأمن 1325، التزم العراق بضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفعّالة للنساء في عمليات السلام والأمن، وهو التزام يصبح فارغًا حين تُراقب مجموعات المجتمع المدني أو تُراقب أو تُدرج على القوائم السوداء. كما يؤكد القرار على ضرورة حماية الحقوق المدنية والسياسية للنساء، لا سيما في البيئات الانتقالية وما بعد النزاع. وعندما يتم إسكات المدافعات عن حقوق المرأة وإغلاق المنظمات، فإن هذه الالتزامات لا تُلبى فحسب، بل يتم تقويضها بنشاط.

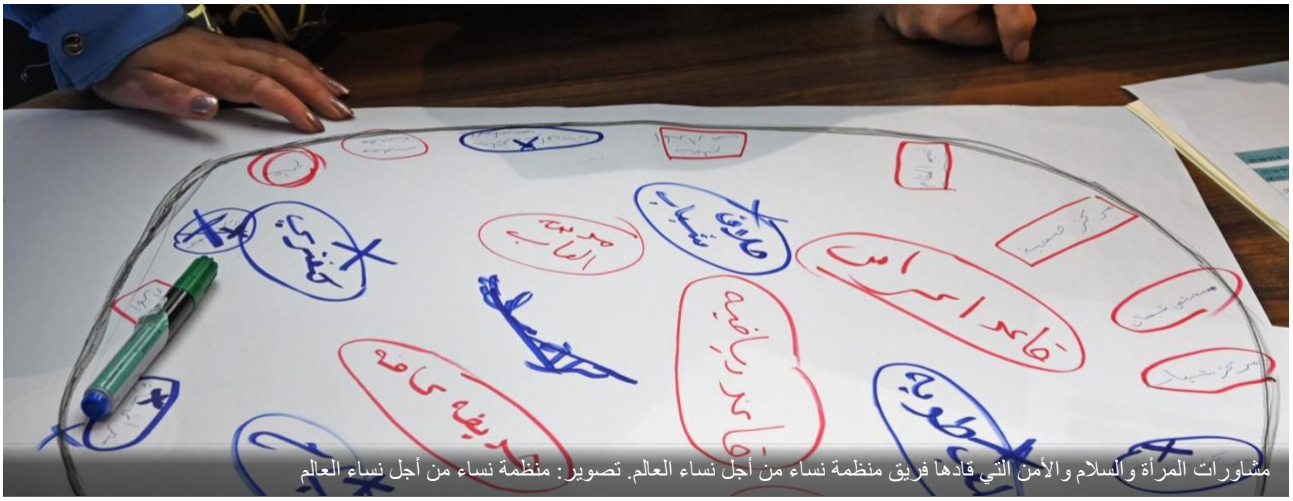

مشاورات المرأة والسلام والأمن التي قادها فريق منظمة نساء من أجل نساء العالم. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

الفرصة

تحولات لغوية تكتيكية وتكيف استراتيجي

في مواجهة القمع المتزايد والسرديات المعادية للمساواة بين الجنسين ، تتكيف العديد من المنظمات النسائية (WROs) في العراق الفيدرالي من خلال صياغة إبداعية، ومناصرة غير مباشرة، ورسائل متجذرة ثقافيًا، مما يسمح لها بمواصلة العمل الأساسي في ظل ظروف مقيدة. استجابةً لردود الفعل المعاكسة لخطاب المساواة بين الجنسين حيث أصبحت حتى مصطلحات مثل " المساواة بين الجنسين " و"التمكين" خطرة سياسيًا طوّرت المنظمات النسائية تحولًا استراتيجيًا في اللغة.

بدلًا من إيقاف عملها، وصفت المنظمات التي أجرينا معها مقابلات لمشروع "نيسام" (NISAAM) كيف أعادت صياغة برامجها باستخدام مصطلحات مقبولة محليًا مثل "حماية الأسرة"، و"رفاهية المرأة"، أو "الانسجام الاجتماعي". وتمكّن هذه المناصرة التكيفية من استمرارهم في معالجة قضايا جوهرية مثل العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)، والزواج المبكر، والصحة الإنجابية غالبًا باستخدام مصطلحات بديلة تتيح لهم العمل بدرجة أقل من الظهور. على سبيل المثال، أعادت إحدى المنظمات تسمية برنامج التوعية بالمساواة بين الجنسين إلى "ورشة عمل حول المواطنة والتعايش"، مما سمح لها بالعمل في مناطق محافظة دون استدعاء قمع أمني. ويبرز هذا أهمية أن يتبع المانحون نهجًا مرنًا ومخصصًا للسياق في تصميم البرامج مسترشدين بخبرة العيش المباشر في البيئات التي تُنفذ فيها هذه التدخلات.

وقالت منظمة نسائية أخرى مقرها الموصل إنها أزالت جميع الإشارات إلى المساواة بين الجنسين من موقعها الإلكتروني ومواد مشاريعها، لكنها واصلت تقديم المساعدة القانونية للناجيات من العنف وتنفيذ حملات توعية مجتمعية. وفي العديد من الحالات، لاحظت المنظمات أن هذه الصمود الصامت كان المسار الوحيد الممكن للمضي قدمًا في المناطق التي تراقب فيها الجماعات الدينية أو السياسية عن كثب لغة وأنشطة المنظمات غير الحكومية. وبعيدًا عن مجرد تجنب المخاطر، أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في بناء الثقة المحلية. وأفاد الناشطون الذين واجهوا مقاومة من قادة المجتمع سابقًا أنه باستخدام صياغة متوافقة ثقافيًا، تمكنوا من الحصول على دعم الشخصيات الدينية وشيوخ القبائل حتى عندما بقي العمل في جوهره نسويًا.

في البيئات المقيدة، اللغة هي سلطة. ويمكن للصياغة الاستراتيجية أن تمكّن المنظمات النسائية من البقاء، وتقديم الخدمات، وحتى توسيع نفوذها. ويجب على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) احترام هذا النهج ودعمه، وعدم الضغط على الشركاء لاستخدام مصطلحات المساواة بين الجنسين "الرسمية" في سياقات تعرضهم للخطر. وينبغي أن تشمل استراتيجيات التمكين المحلي أدوات تكييف السرديات وتدريب على الرسائل، لا سيما للمنظمات العاملة في الخطوط الأمامية والمناطق الريفية. ويظهر هذا النموذج التكيفي والمرن مرونة وقدرة المنظمات النسائية المحلية على الاستجابة في البيئات السلطوية أو المحافظة.

مشاورات المرأة والسلام والأمن التي قادها فريق منظمة نساء من أجل نساء العالم. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

التوصية

حماية واستعادة الحيز المدني من خلال تمويل المنظمات النسائية المهددة

في جميع أنحاء العراق الفيدرالي، تواجه المنظمات النسائية المستقلة (WROs) قيودًا متزايدة نتيجة تقلص الحيز المدني، والمراقبة، وردود الفعل الأيديولوجية المعاكسة. تعمل العديد من المجموعات، وخصوصًا تلك المنخرطة في الإصلاح القانوني، أو خدمات الحماية، أو المناصرة القائمة على الحقوق، في بيئات يواجه فيها الموظفون المضايقات، أو الإدراج على القوائم السوداء، أو حتى الإغلاق القسري للمنظمة. وعلى الرغم من دورها المركزي في تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، غالبًا ما تفتقر هذه المنظمات إلى الوصول إلى تمويل آمن ومرن لتغطية إجراءات الحماية، والمساعدة القانونية، أو استمرارية المؤسسة. وبدون موارد مخصصة للحماية، يصبح العمل المناصر خطيرًا وغير مستدام، مما يؤدي إلى إسكات الأصوات الحيوية وتقديم خدمات ناقصة للمجتمعات.

الإجراءات المقترحة: يجب على المانحين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والوكالات متعددة الأطراف، والشركاء الوطنيين أن:

1. **إنشاء صناديق حماية ممولة من المانحين** لتقديم دعم سريع للإعادة الطارئة، والمساعدة القانونية، والرعاية النفسية والاجتماعية للعاملين والناشطين في المنظمات النسائية المعرضين للخطر.

2. تمويل **بنية تحتية للأمن الرقمي**، بما في ذلك أنظمة الاتصال المشفرة وتدريب الأمن السيبراني، لمساعدة المنظمات على مواجهة المراقبة وحماية البيانات الحساسة.

3. دعم **التخطيط الأمني الجماعي ضمن شبكات المنظمات النسائية** لتمكين تقييمات المخاطر المشتركة، والاستجابة المنسقة للأزمات، واستراتيجيات الحماية المشتركة.

4. تقديم **منح تشغيلية أساسية** تمنح المنظمات المرونة لتكييف برامجها، والحفاظ على استمرارية عملها، ومواصلة خدمة المجتمعات في بيئات مقيدة.

5. اشتراط **إجراء مشاورات شاملة مع المجتمع المدني** كشرط لتمويل أي مبادرات حكومية تتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن أو المساواة بين الجنسين، مع ضمان عدم استبعاد المنظمات النسائية المستقلة من مساحات اتخاذ القرار.

6. تشجيع المانحين الدوليين والوكالات متعددة الأطراف **على تنسيق الجهود لحماية الحيز المدني لتجنب التكرار وبناء استجابة موحدة وأقوى للتهديدات** التي تواجه الحركات النسائية المحلية.

شركاء نيسام خلال ورشة. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

3. الوقاية تحت الضغط

على الرغم من أن الوقاية تُعد أحد الركائز الأساسية لإطار عمل المرأة والسلام والأمن (WPS)، فإن تنفيذها في العراق الفيدرالي لا يزال هشًا ومسيّسًا. غالبًا ما تواجه مجموعات المجتمع المدني التي تعمل على منع العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV) أو التطرف الشك، والمراقبة، والعوائق القانونية.[30] كما أن الجهود الرامية لتعزيز العدالة بين الجنسين غالبًا ما تُربط بأجندات خارجية أو بالدفاع عن حقوق الأشخاص من مجتمع الميم،[31] مما يخلق مخاطر سياسية واجتماعية للمعنيين

التحدي

برامج الوقاية الفعّالة تحت التهديد

تعمّقت هشاشة عمل الوقاية مع انسحاب تدفقات التمويل المرنة، مما ترك فجوة في دعم الجهود المجتمعية التي بات من الصعب الآن الحفاظ عليها في ظل المناخات الحكومية المقيدة. وأفادت المنظمات التي كانت تعمل في عدة محافظات سابقًا أنها تعمل الآن على نطاق محدود أو لا تعمل على الإطلاق. وحتى الأنشطة التوعوية الأساسية، مثل ورش العمل حول الحقوق القانونية أو الزواج المبكر، أصبحت من الصعب الحفاظ عليها وسط مقاومة من كل من الدولة والمجتمعات المحلية. وبدون تمويل مستدام وحساس سياسيًا للوقاية، فإن أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) معرضة لأن تصبح استجابية بدلًا من أن تكون تحويلية، مركزة فقط على الاستجابة الإنسانية بعد النزاع، بدلًا من العمل العميق على التغيير الثقافي والمؤسسي.

لا يوجد حاليًا في العراق أي نظام إنذار مبكر يدمج مؤشرات حساسة المساواة بين الجنسين أو يتيح الإبلاغ على مستوى المجتمع المحلي عن التهديدات أو العنف.[32] ويتوافق هذا النقص في البنية التحتية للوقاية مع ما شاركته النساء في العراق خلال الاستشارة العالمية لعام 2024 لمنظمة نساء من أجل نساء العالم (WfWI) بعنوان "من السؤال إلى العمل " From Asking to Action" ومن خلال هذه العملية، تم التشاور مع 306 امرأة فردية في العراق حول ركائز أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، وأولوياتهن، وتوصياتهن للتغيير[33] .

عند سؤالهن عمّا إذا كنّ قد شاركن في جهود منع العنف ضد النساء، قالت 65 في المائة من المجيبات إنهن ولا أي شخص يعرفنه قد شارك في تلك الجهود. وأشارت نسبة أكبر قليلًا من النساء 20 في المائة إلى أنهن يعرفن شخصًا شارك في جهود الوقاية، مقارنةً بأولئك اللواتي قلن إنهن شاركن بأنفسهن 14 في المائة. كما حدّدت النساء التحديات الرئيسية التالية التي تواجه الأشخاص المنخرطين في جهود الوقاية:

- نقص دعم المجتمع أو الأسرة (76 في المائة)
- الوصمة ضد النساء اللواتي يتحدثن علنًا (76 في المائة)
- الخوف من الانتقام (67 في المائة)

الجو القائم على الخوف المحيط بعمل الوقاية شديد الوطأة بالنسبة لكلٍّ من منظمات حقوق المرأة والنساء في مختلف أنحاء العراق.[34] تواجه القيادات النسائية والمُعلمات تهديدات مباشرة عند تناول موضوعات الوقاية، ولا سيما في السياقات الدينية أو السياسية الحساسة.

تفضيل المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني على حساب الوجود طويل الأمد لمنظمات حقوق المرأة

تتفاقم هذه التحديات بسبب جو التمويل، الذي أصبح عدائيًا بشكل متزايد. فقد أدى انسحاب المانحين الدوليين الرئيسيين إلى فرض ضغط هائل على هذا النوع من المنظمات المجتمعية الجذرية التي تُعدّ في أفضل موقع للتعامل مع المناطق الهشة. وفي كثير من الحالات، بنت منظمات حقوق المرأة شرعيتها ليس من خلال الارتباط بالدولة أو العلامات المانحة، بل عبر سنوات من الحضور المستمر، والحوار مع الزعماء القبليين والدينيين، وتقديم الخدمات المباشرة للنساء اللواتي كنّ سيُستبعدن لولا ذلك من آليات الحماية والمشاركة. ومع ذلك، ورغم هذه الثقة المحلية المتجذرة، أفادت العديد من هذه المنظمات بأنه تمّ تهميشها في أطر التمويل الجديدة التي تُفضّل المنظمات الوطنية أو الكيانات الشريكة للحكومة.[35] إن هذا التحول في أولويات التمويل يهدد بقطع العقود الاجتماعية الهشة التي بنتها منظمات حقوق المرأة مع مجتمعاتها.

الفرصة

التعامل مع القيود وبناء الشراكات مع السلطات المحلية

طوّرت منظمات حقوق المرأة علاقات قوية وموثوقة على مستوى المجتمعات المحلية، لا سيما في الأماكن التي تحتل فيها الهويات القبلية وعرقية والدينية تأثيراً كبيرا.[36] وقد فتحت هذه العلاقات أبواباً غير تقليدية للمشاركة والحماية والدعوة. ومن بين الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها لدى بعض المنظمات إعادة صياغة عملها في مجال المساواة بين الجنسين بلغة أكثر أماناً وقبولاً ثقافياً، مثل "العدالة للنساء" أو "الانسجام أو السلامة الأسرية". هذا التكيّف الحذر مع المصطلحات المقيّدة، إلى جانب الجهود المبذولة للحصول على دعم السلطات المحلية والمشاركة في حملات التوعية العامة، برز كآلية أساسية للوقاية من النزاعات بحساسية المساواة بين الجنسين. وقد أُبرزت هذه الاستراتيجيات ليس فقط ضمن مشاورات "نيسام" ولكن أيضاً ضمن مشاورات "من السؤال إلى الفعل". وعند سؤال النساء في العراق عن الإجراءات التي يقمن بها في أوقات النزاع أو الأزمات لمنع التصعيد، أفدن بما يلي:

- طلب الدعم من السلطات والمؤسسات المحلية (82 في المائة)
- المناصرة من أجل السلام وحل النزاعات (75 في المائة)
- المشاركة في حملات التوعية والتعليم (54 في المائة)

في مناطق مثل كركوك ونينوى، تعلمت منظمات حقوق المرأة (WROs) كيفية العمل عبر الدبلوماسية الهادئة في سياقات حساسة. فقد وصفت إحدى المنظمات عملها مع طوائف واعراق متعددة، مستفيدة من التنافس بين الطوائف لتأمين مساحة لأنشطة النساء. كما أشار آخرون إلى كيفية فتح الزعماء القبليون أماكن التجمع التقليدية *"الخاصة بالرجال فقط"* للنساء خلال الانتخابات، مما يعكس تحولات مهمة في الأعراف الاجتماعية والهياكل السلطوية غير الرسمية.[37] يعد هذا التقدم ملحوظًا بشكل خاص في العراق الفيدرالي، حيث تتعرض النساء المرشحات في الحملات الانتخابية غالبًا للهجوم على سمعة شخصياتهن وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وتهدف هذه التكتيكات إلى إسكاتهن، وتقويض مشاركتهن، وتقليل فعالية الدعوة لحقوق المرأة أو تحدي الأعراف الاجتماعية الراسخة.[38]

كما لاحظت المنظمات أن الشرعية المجتمعية غالبًا ما توفر حماية أقوى من التسجيل القانوني الرسمي أو الانتساب إلى المانحين. فمن خلال سنوات من الانخراط المحلي المستمر تقديم خدمات ملموسة مثل المساعدة القانونية أو الدعم الإنساني، وإشراك الزعماء الدينيين والقبليين في التدريب أو الحوار، تمكنت بعض منظمات حقوق المرأة من خلق "جيوب" من الحيز المدني الآمن، حتى في البيئات المعادية.[39] وتكتسب هذه الفرص أهمية خاصة في المناطق التي تتعافى من احتلال داعش، حيث تظل الخدمات الحكومية ضعيفة وغالبًا ما تكون المجتمع المدني هو الجهة الوحيدة الموثوقة من قبل السكان. تؤكد المقابلات على أن الثقة وليس السياسات الرسمية هي العملة الحقيقية للتأثير، وقد أصبحت منظمات حقوق المرأة بارعة في بنائها.[40]

بينما تظل السياسات الوطنية محدودة، غالبًا ما يقود التغيير المجتمعي القائم على المجتمع المحلي منظمات حقوق المرأة المتجذرة في السياقات المحلية. ومع الدعم المناسب، يمكن لهذه المنظمات أن تكون حلقة وصل حيوية بين الهياكل الحكومية الرسمية واحتياجات المجتمع المحلي. ولهذا السبب، يجب على المانحين والشركاء الدوليين الاستثمار طويل الأمد في المجموعات الموثوقة محليًا، بدلاً من تجاوزها لصالح المنظمات الأكبر أو القائمة على رأس المال.

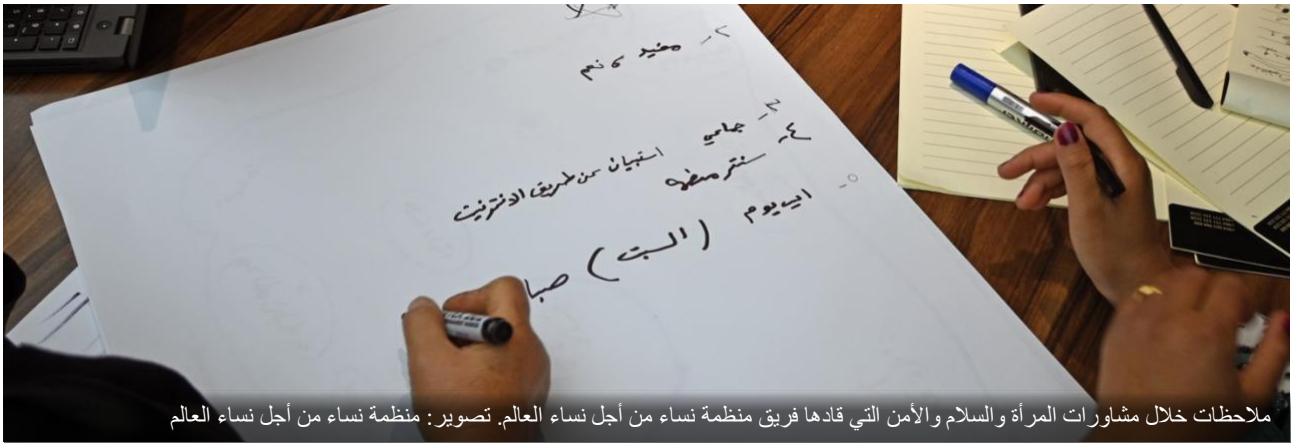

ملاحظات خلال مشاورات المرأة والسلام والأمن التي قادها فريق منظمة نساء من أجل نساء العالم. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

التوصية

تنفيذ استراتيجيات وقاية مبنية على السياق الثقافي

في العراق الفيدرالي، غالبًا ما تواجه جهود منع العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)، والتطرف العنيف، والممارسات الضارة مقاومة، حيث يُساء تفسير أعمال الوقاية على أنها تروّج لـ«أجندات أجنبية». قد يتم حظر البرامج التي تتناول قضايا حساسة، وتعرض الناشطون للمضايقة، بل وحتى يُنظر إلى تعليم الحقوق الأساسية على أنه مثير للجدل. ردًا على ذلك، قامت العديد من منظمات حقوق المرأة بتكييف نهجها، ودمج جهود الوقاية ضمن أطر ثقافية ودينية متوافقة مع المجتمع للحفاظ على الثقة المجتمعية وتقليل ردود الفعل السلبية. إن استراتيجية الوقاية المبنية على السياق الثقافي لا تُضعف أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)؛ بل تضمن أن تكون هذه الأهداف محلية الملكية، ومتوافقة مع السياق، ومستدامة.

الإجراء المقترح: يجب على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات متعددة الأطراف والشركاء الوطنيين أن:

1. **تطوير مجموعات أدوات ومناهج للوقاية** تستخدم لغة وإطارات متوافقة مع السياق المحلي، مثل "سلامة الأسرة" أو "تناغم المجتمع" بدلًا من المصطلحات المثيرة للجدل مثل "المساواة بين الجنسين" أو "حقوق المرأة".

2. **الربط والشراكة مع المعلمين المحليين وزعماء المجتمع والمسؤولين والشخصيات الدينية** لبناء علاقات طويلة الأمد تضمن قدرتهم على العمل كحلفاء ينقلون رسائل الوقاية بما يتوافق مع القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة.

3. **دعم إنشاء أنظمة إنذار مبكر مجتمعية مجهولة المصدر** لتمكين الإبلاغ السري عن التهديدات أو حوادث العنف أو تصاعد التوترات المجتمعية.

4. **تمويل حملات إعلامية وتثقيفية عامة** تروّج لمبادئ ذات قيمة واسعة مثل الكرامة والعدالة والتعايش، مما يساعد على تغيير الخطاب العام بطرق غير تصادمية.

5. **تقديم الحماية والدعم النفسي الاجتماعي للناشطين وموظفي الوقاية في الخطوط الأمامية**، والذين يواجه العديد منهم تهديدات أو مضايقات أثناء أداء عملهم.

6. **تشجيع المانحين الدوليين والوكالات متعددة الأطراف على الاستثمار في برامج الوقاية طويلة الأمد** التي تعزز الملكية المحلية وتدعم التعاون مع مجموعات المجتمع المتنوعة، بما في ذلك ضمان أن تمكّن التمويلات الوقت الكافي لبناء الثقة والتكيف مع الديناميكيات المحلية.

ورشة غرفة عمليات شركاء نيسام مع ورشة صناع القرار المحليين. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

4. دورات الانتخابات والمشاركة السياسية للمرأة

تمثل الانتخابات الوطنية المقبلة في العراق لعام 2025 فرصة استراتيجية لمنظمات حقوق المرأة للتأثير على الخطاب السياسي، ودعم المرشحات، ومحاسبة الأحزاب على التزاماتها بالمساواة بين الجنسين، لا سيما من خلال العمل الدعوي قبل الانتخابات وبناء التحالفات. وعلى الرغم من أن الانتخابات في العراق الفيدرالي غالبًا ما تشوبها عدم الاستقرار السياسي والتوترات الطائفية والمساحات المدنية المحدودة، إلا أنها تمثل أيضًا واحدة من اللحظات النادرة التي يسعى فيها الفاعلون السياسيون للحصول على الشرعية الشعبية.[41] وقد أشارت عدة منظمات حقوقية إلى أن هذه الفترة تعتبر فرصة نادرة لممارسة التأثير إذا تم تأطير الجهود بشكل استراتيجي.

التحدي

تراجع التمويل للنشاطات السياسية والدعوية

تتقلص قدرة منظمات حقوق المرأة على الاستفادة الكاملة من انتخابات 2025 بسبب تضييق أفق التمويل. ففي الدورات الانتخابية السابقة، كان دعم المانحين يمكّن المنظمات من إطلاق حملات إعلامية على المستوى الوطني، وتنظيم منتديات للمرشحات، وتوزيع مواد التثقيف المدني الموجهة للناخبات. أما الآن، فقد أبلغت العديد من هذه المنظمات بأنها غير قادرة على تكرار مثل هذه الجهود بسبب انهيار التمويل الأساسي ونهاية البرامج متعددة السنوات المرتبطة بالدورات الانتخابية السابقة.[42] ويعد سحب الدعم المرن قبل الانتخابات مؤذيًا بشكل خاص، لأنه يقضي على واحدة من اللحظات النادرة التي يمكن للمنظمات فيها العمل علنًا دون التعرض للانتقاد. فالتثقيف المدني والسياسي المرتبط بالانتخابات غالبًا ما يكون أكثر قبولًا لدى السلطات، حتى في المناطق المحافظة. وبدون التمويل الكافي، تفقد المنظمات ليس فقط قدرتها على الوصول إلى الجمهور، بل أيضًا الدرع الوقائي الذي توفره الخطابات الانتخابية. في الوقت نفسه، نادرًا ما تتمتع المرشحات المستقلات أو القرويات بالوصول إلى شبكات المانحين التي تتمتع بها المنظمات الكبيرة المتمركزة في العاصمة. وغالبًا ما تفتقر منظمات حقوق المرأة المحلية، الواقعة في نفس المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها هذه المرشحات، إلى الموارد لتقديم تدريب إعلامي، وموجزات سياسية، أو دعم لوجستي، على الرغم من أن هذا الدعم قد يكون حاسمًا في تشكيل برامج المرشحات.

بالإضافة إلى تخفيضات التمويل، توجد حصص مخصصة لمشاركة النساء السياسية، لكنها لا تُحدث تأثيرًا تحويليًا على عمليات التصويت أو المناخ السياسي الأوسع في العراق الفيدرالي. فالمبادرة الحالية في العراق تنص على أن ٪25 من مقاعد مجلس النواب يجب أن تشغلها النساء.[43] ومنذ إدخال هذه الحصة، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في البرلمان بشكل ملحوظ، من حوالي 6–8٪ قبل دستور 2005 إلى ما بين 25–29٪ في الانتخابات التالية. ورغم أن هذا الآلية كانت مفيدة في تحسين التمثيل العددي، إلا أن طريقة تطبيقها تعكس حواجز هيكلية وثقافية أعمق. وكما شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة حول نشاطها الدعوي السياسي:

> **"نعمل بنشاط على تعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرار. ومع ذلك، فقد همّش النظام الانتخابي والأحزاب السياسية السائدة الأدوار السياسية للنساء. تم تحديد الحصة بنسبة 25٪، وغالبًا ما تستخدم النساء من قبل الأحزاب لأغراض الشكل أمام الانتخابات دون منحهن السلطة أو المسؤوليات الحقيقية. وقد تراجع دعم الحكومة لمشاركة النساء. ففي السابق كانت هناك ست وزارات برئاسة نساء، أما الآن فتبقى وزارتان فقط. ولا تزال النساء مهمّشات إلى حد كبير عن التأثير الفعلي."**

الفرصة

نهج التعاون مع المرشحات النسويات المتنوعات

يمثل ارتفاع عدد المرشحات الجديدات والمستقلات، خصوصًا من المناطق القبلية أو الريفية، اتجاهًا واعدًا، حيث يحظى بعضهن بدعم مباشر من القادة المحليين. وغالبًا ما تكون هؤلاء المرشحات أكثر انفتاحًا على التعاون مع المنظمات المجتمعية المحلية، ويمكن أن يشكّل ذلك مدخلًا لرسائل المساواة بين الجنسين في المناطق المحافظة. وأكد المشاركون أن فترات الانتخابات تتيح للمنظمات النقاش علنًا حول قضايا حساسة مثل الزواج المبكر أو قوانين الأحوال الشخصية تحت مظلة التوعية الانتخابية أو

المسؤولية المدنية. في المناخات السياسية المستقطبة، غالبًا ما تتعرض حقوق النساء للهجوم، لكنها تصبح أيضًا جزءًا من النقاشات الأوسع حول الإصلاح والشرعية والتمثيل.

في الدورة الانتخابية الأخيرة، نجحت بعض المنظمات النسوية في الحصول على تعهدات علنية من المرشحين لإلغاء قوانين تمييزية، بما في ذلك أجزاء من قانون الأحوال الشخصية. وعلى الرغم من أن المتابعة تظل تحديًا، فقد ساعدت عملية تأمين التعهدات العلنية والتفاعل مع وسائل الإعلام في رفع قضايا النساء على المنصات السياسية. وذكرت إحدى الناشطات:

> **"عملنا مع المرشحات؛ حصلنا على تعهدات مكتوبة قبل انتخابهن."**

تمثل الانتخابات فرصة حاسمة قصيرة الأجل لدفع المساواة بين الجنسين إلى الخطاب السياسي الطبيعي. وبدون دعم مستهدف الآن، قد تُغلق هذه النافذة، مما يعزز تهميش الأصوات النسوية في الفصل السياسي المقبل بالعراق. تُعدّ دورات الانتخابات مدخلًا مهمًا لدمج أجندة النساء والسلام والأمن ومفاهيم المساواة بين الجنسين، خاصة في الخطاب العام وبرامج الأحزاب. يمكن للمنظمات النسوية استغلال هذه اللحظة[44] لتشكيل أجندة المرشحات، وتحفيز الناخبات، وتكوين تحالفات مع مرشحين داعمين للإصلاح. ويجب على المانحين والشركاء الاستثمار في تطوير المهارات قبل الانتخابات، بما في ذلك الحملات الإعلامية، وتدريب المرشحات، ورصد الالتزامات السياسية المتعلقة بحقوق النساء. وتمثل الانتخابات فرصة لإعادة المساحة العامة لنشاط مناصرة النساء في ظل مناخ يُقمع فيه النشاط المدني بطرق أخرى.

مناقشات مجموعات التركيز مع شركاء نيسام خلال السنة الأولى من المشروع. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

التوصية

الاستفادة من دورات الانتخابات وإنشاء منصات رسمية بقيادة النساء لتعزيز جدول أعمال حقوق المرأة

على الرغم من أن فترات الانتخابات في العراق الفيدرالي غالبًا ما تتسم بعدم الاستقرار، إلا أنها توفر فرصًا نادرة للمنظمات النسوية لتعزيز قضايا المساواة بين الجنسين، ودعم المرشحين المهتمين بالإصلاح، والتأثير في الخطاب السياسي. ومع ذلك، تفتقر معظم هذه المنظمات إلى التمويل المرن قبل الانتخابات والوصول المؤسسي اللازم لاستغلال هذه الفرص. بعيدًا عن الانتخابات، يظل مشاركة النساء في بناء السلام والحكم رمزية إلى حد كبير، لا سيما في المناطق التي تهيمن فيها السلطات القبلية والدينية. وبدون منصات رسمية وشاملة، تستمر النساء والفتيات في التهميش من عمليات صنع القرار ذات المغزى.

الإجراء المقترح: ينبغي على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات متعددة الأطراف والشركاء الوطنيين أن:

1. **تقديم التمويل بناءً على الاحتياجات التي تحددها منظمات حقوق المرأة لضمان قدرتها على استخدام الأموال في** الحملات الانتخابية مثل حملات توعية الناخبين، وتدريب المرشحين، وتحليل المنصات السياسية مع التركيز على المساواة بين الجنسين.
2. تمويل **التحالفات التي تقودها منظمات حقوق المرأة** للتواصل مع الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين بهدف الحصول على التزامات عامة لإلغاء القوانين التمييزية وتعزيز أحكام المساواة بين الجنسين.
3. دعم **تطوير أدوات الإعلام، ولوحات متابعة الأداء، وحملات وسائل التواصل الاجتماعي** التي تعزز السرد النسوي خلال الدورات الانتخابية.
4. تخصيص ميزانيات **للسفر والاتصالات والتنسيق لتمكين** منظمات حقوق المرأة في المناطق الريفية والإقليمية من المشاركة في الحملات الوطنية المرتبطة بالانتخابات.
5. الاستثمار **في المساعدة التقنية** مثل كتابة الخطابات، وتوجيه السياسات، والتحضير للنقاشات للمرشحات، لا سيما في المناطق المحافظة أو القبلية.
6. إنشاء **منصات مشاركة رسمية بقيادة النساء** مرتبطة بالوزارات المعنية لضمان أن تشكل أصوات النساء السياسات وجهود بناء السلام على المستويين الوطني والإقليمي.
7. تسهيل مشاركة **الفتيات المراهقات** في مبادرات الحكم وبناء السلام باستخدام أدوات مناسبة لأعمارهن ومستنيرة بقرار مجلس الأمن رقم 1325.
8. تصميم وتنفيذ **جلسات استماع وطنية**، بإدارة منظمات حقوق المرأة، لتوجيه أولويات المجتمع مباشرة إلى السياسات الفيدرالية والإقليمية.
9. تعزيز **برامج تطوير القيادة** للنساء في الحكم المحلي لتقوية نفوذهن وبناء القدرات طويلة المدى.
10. تشجيع **المانحين الدوليين والشركاء** على إعطاء الأولوية للتمويل المرن والدعم الفني لمنظمات حقوق المرأة، بما يمكّنها من التخطيط الاستراتيجي والحفاظ على جهود المناصرة بعد فترات الانتخابات.

المدير القطري لمنظمة نساء من أجل نساء العالم مناقشاً مقاربات الشراكة في نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

5. حماية المدافعات عن حقوق المرأة

بينما توفر الدورات الانتخابية فرصًا نادرة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الخطاب العام، فإن الدفاع عن حقوق المرأة في العراق الفيدرالي يتم في الغالب ضمن مناخ من القمع والخوف. خارج هذه النوافذ المؤقتة، تواجه منظمات حقوق المرأة والنشاطات تهديدات مستمرة سواء على الإنترنت أو خارجه دون حماية كافية أو وسائل قانونية أو دعم نفسي واجتماعي. وتجبر المخاطر الأمنية العديد منهن على الرقابة الذاتية، أو تخفيف أجنداتهن، أو الانسحاب من الحياة العامة، مما يبرز الحاجة الملحة لإعطاء الأولوية للحماية والأمن الرقمي ضمن أجندة النساء والسلام والأمن.

التحدي

خدمات مجزأة ومخاطر على الحماية

تظل الحماية واحدة من أكثر أبعاد أجندة النساء والسلام والأمن إلحاحًا وتعقيدًا في العراق الفيدرالي. لا تزال أنظمة الحماية مجزأة وتفتقر إلى الموارد. الملاجئ الآمنة وخدمات دعم الصدمات نادرة، لا سيما في المناطق الريفية والقبلية. لا توجد عملية موحدة للحصول على الوثائق القانونية للعائدات، ولا إطار وطني لدعم النساء العائدات من مناطق النزاع. غالبًا ما تفتقر النساء العائدات وأطفالهن، خصوصًا القادمون من مخيمات النزوح أو المناطق المتأثرة بتنظيم داعش، إلى المستندات الأساسية، مما يحرمهن من التعليم والخدمات والحماية القانونية. وقد ذكر أحد المشاركين في مقابلات المعلومات الأساسية:

> **"الأطفال العائدون من مخيمات مثل الهول ليس لديهم حتى أوراق هوية... نحن المنظمة الوحيدة هنا التي تستجيب."**

الحماية القانونية ضعيفة أو مهددة بشكل نشط. غالبًا ما تؤدي التعديلات المقترحة على القوانين القائمة إلى تقويض الحقوق، بينما تظل خطاب الكراهية والتحرش عبر الإنترنت دون عقاب. تواجه الناشطات زيادة في المضايقات والهجمات، خاصة عند تنظيمهن احتجاجات أو التحدث علنًا.[45] ففي النجف وكربلاء، تعرض المتظاهرون المعارضون لتعديلات قانون الأحوال الشخصية لرشق بالحجارة من قبل أفراد المجتمع وهي حادثة تسلط هذا الضوء على المقاومة الكبيرة التي يواجهها المدافعون عن الإصلاحات القانونية. ومن اللافت أن بعض المعارضة جاءت من النساء أنفسهن، ما يوضح التأثير المعقد للقيم الدينية والتقليدية المتجذرة بعمق على المواقف العامة تجاه مثل هذه الإصلاحات. يبرز هذا الديناميك كيف تشكل الأعراف الاجتماعية السائدة وتفسيرات الدين ليس فقط التشريعات، بل أيضًا ردود فعل المجتمع، مما يؤدي أحيانًا إلى معارضة النساء لبعضهن من أجل الدفاع عن الممارسات المتعارف عليها.

وأوضحت عدة منظمات نسائية كانت تقدم عيادات متنقلة ودعمًا نفسيًا واجتماعيًا وملاجئ آمنة أنها اضطرت إما لتعليق هذه الخدمات أو تقليصها بشكل كبير بسبب انهيار الدعم الدولي. يترك غياب التمويل المستمر الناجين بدون دعم ويزيد من تعرض العاملين في الخطوط الأمامية للخطر، وكثير منهم يعملون بدون بروتوكولات أمان أو دعم مؤسسي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد بنت المنظمات المحلية ثقة كبيرة داخل مجتمعاتها وتواصل تقديم خدمات تنقذ الحياة. ومع ذلك، هناك فجوة واضحة بين الثقة التي تلهمها على المستوى المجتمعي والنفوذ الذي يمكن أن تمارسه على المستوى الإقليمي أو الحكومي. وأشار العديد من المشاركين إلى أن خطط إعادة الإعمار بعد الصراع التي تنفذها الحكومة يمكن أن تكون نقطة دخول قوية لتنسيق الحماية وتقديم الخدمات إذا ما تم دمج هذه الخطط بشكل أفضل مع المجتمع المدني.

لجعل هذا التكامل فعالًا، شدد المشاركون على ضرورة وجود عمليات تخطيط شفافة، ومساحات آمنة وخالية من السياسة للحوار، والإدماج الرسمي للمنظمات النسائية الموثوقة والمتمركزة في المجتمع ضمن هياكل اتخاذ القرار. وخلال المشاورات لإعداد هذا التقرير، وصفت المنظمات النسائية شعورها بالإقصاء أو التمثيل الرمزي في العمليات الرسمية. وأفادت أن المشاركة الفعلية غالبًا ما تقوضها المراقبة، والضغوط السياسية، وغياب مساحات حوار آمنة حقيقية. كما أن العديد من المنظمات التي تعمل في نينوى وديالى والأنبار رغم كونها موثوقة على المستوى المحلي لا تتم دعوتها للمشاركة في المنصات أو المشاورات الرسمية.[46]

الاعتداءات الجسدية وإغلاق المكاتب

يواجه المدافعون عن حقوق النساء والمنظمات النسائية في جميع أنحاء العراق الفيدرالي لا سيما تلك المشاركة في المناصرة، والإصلاح القانوني، وبناء السلام تهديدات مستمرة على المستويين الرقمي والفعلي. تأتي هذه التهديدات من الجماعات المسلحة، والجهات الحكومية، وأعضاء المجتمع، مما يقوض بشكل كبير سلامتهم وعملياتهم ورفاهيتهم. بالإضافة إلى ذلك، أدى انسحاب التمويل الأساسي إلى إضعاف قدرة المنظمات النسائية على حماية نفسها من التهديدات الجسدية والرقمية بشكل حاد. في السابق، كان الدعم المرن من المانحين يتيح للمنظمات الاستثمار في البنية التحتية الأمنية الأساسية: مساحات مكتبية آمنة، وأدوات الأمن الرقمي، وتدريب الموظفين على التخفيف من المخاطر، ودعم إعادة توطين النشطاء المعرضين للخطر. ومع خروج المانحين المهمين، اختفت هذه الحمايات إلى حد كبير. وقد وصفت إحدى المنظمات اضطرارها لإغلاق مكتبها الفعلي بسبب نقص الأموال اللازمة لتحديثات الأمان الأساسية، وأصبحت تعمل الآن حصريًا عبر الإنترنت، رغم المخاطر المتزايدة من المضايقات الإلكترونية. وقالت منظمة أخرى إنه تم إيقاف الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية للموظفين المستهدفين بعد خروج مانح طويل الأمد في عام 2023.[47]

يترك هذا الفراغ المنظمات وموظفيها عرضة للخطر بشكل كبير. غياب التمويل للاستجابة الطارئة، وشبكات الحماية القانونية، وخيارات إعادة التوطين الآمنة يعني أن التهديدات، التي كانت قابلة للإدارة سابقًا، يمكن أن تجبر الآن المنظمات بأكملها على التوقف عن العمل أو الصمت. في هذا السياق، لا يقتصر تأثير نقص دعم المانحين على تقييد البرامج فقط، بل يعرّض الأرواح للخطر ويقمع المناصرة النسائية في أكثر اللحظات إلحاحًا. إن المخاطر التي تواجهها الناشطات في العراق الفيدرالي ليست مجرد تهديدات نظرية، بل هي شخصية، مستمرة وغالبًا مهددة للحياة. وقد شارك العديد من المشاركين في المقابلات قصصًا مفصلة عن مراقبتهم من قبل أجهزة الاستخبارات، واستهدافهم عبر الإنترنت، والتعرض للمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى اضطرارهم للانتقال إلى مدن أخرى بسبب تصاعد التهديدات.[48]

لا تقتصر هذه التهديدات على الجماعات المتطرفة فحسب؛ فالميليشيات ووكالات الأمن المرتبطة بالدولة متورطة بشكل متكرر أيضًا. لاحظت منظمات حقوق المرأة حضور ضباط استخبارات لورش عملهم بحجج زائفة، واختراق صفحات المنظمات، وقيام السلطات بزيارات متكررة تحت ذريعة الفحوصات الأمنية الوطنية. وأوضح أحد المستجيبين أنه خلال حملة ضد قانون الجعفري (نسخة من قانون الأحوال الشخصية تطبق على الشيعة في العراق)، اتصل بهم أشخاص مجهولون لتحذيرهم بأنهم "سيعاقبون على العمل ضد الدين والطائفة".[49] كما وصف آخر اضطراره للانتقال من كركوك إلى السليمانية بعد تهديد أسرته.[50] في الحالات القصوى، تعرضت ناشطات لعنف جسدي وترهيب وخسائر شخصية. وأوضح أحد المدافعين القدامى عن حقوق المرأة أنه تم اختطافه واستهدافه في هجمات مسلحة على منزله، مؤكداً على الترابط بين العمل الشخصي والسياسي للمدافعات عن حقوق المرأة. وشارك آخرون أن التهديدات المستمرة أجبرت الموظفين على الاستقالة، وأدت إلى انفصال الأسر، أو دفعت المنظمات بأكملها إلى إغلاق مكاتبها الفعلية والتحول للعمل عن بُعد لأسباب تتعلق بالسلامة.

الهجمات الإلكترونية والرقمية

تنتشر الهجمات الإلكترونية بشكل واسع على منصات التواصل الاجتماعي. كثير من منظمات حقوق المرأة التي تستخدم منصات مثل فيسبوك للتوعية حول إصلاحات قانون الأحوال الشخصية أو العنف المنزلي تصبح أهدافًا لحملات تشهير إلكترونية. وأفادت العديد من هذه المنظمات بأن صفحاتها تتعرض باستمرار لتهديدات بالاختراق. أدت سياسات الإنترنت الموجهة، إلى جانب محدودية الحماية التقنية، إلى خلق بيئة إلكترونية عدائية تعكس المخاطر الموجودة في العالم الواقعي. وقد تكيفت بعض المنظمات من خلال العمل بشكل أكثر سرية، وتقليل وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام وسائل اتصال مشفرة، وإجراء تقييمات

للمخاطر قبل كل مشروع، وتصميم الأنشطة دون استخدام مصطلحات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين بشكل صريح. وبينما قد تضمن هذه التكيفات استمرار عملهم، فإنها تمثل أيضًا شكلاً من أشكال الرقابة القسرية التي تحد من الشفافية وتقوض أهداف المناصرة.

الفرصة

تزايد مشاركة الشباب والاستخدام الإيجابي للمنصات الرقمية

في ظل القيود المتزايدة على المجال المدني، ينخرط موجة جديدة من الناشطات الشابات وطلاب الجامعات والحملات الرقمية في الأفكار النسوية، ويقومون بدفع الحدود وخلق مساحات بديلة للدفاع عن الحقوق، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والبودكاست والشبكات غير الرسمية. وبينما تتعرض منظمات المجتمع المدني التقليدية لضغوط، أشار العديد من المشاركين إلى تحول مشجع: إذ يُظهر الشباب العراقي انفتاحًا أكبر على المساواة بين الجنسين والحوار الشامل. على وجه الخصوص، تساعد المبادرات التي يقودها الطلاب، ومشاريع البودكاست الصغيرة، ومشاريع السرد الرقمي في تطبيع النقاشات حول الموافقة، وديناميات الأسرة، والزواج المبكر، والعنف، لا سيما في المدن مثل بغداد والبصرة والسليمانية. وكجزء من مشروع "نيسام" (NISAAM) ، استخدمت المنظمات التمويل لدعم المبادرات الشبابية. على سبيل المثال، أطلقت إحدى منظمات حقوق المرأة حملة توعية عبر الإنترنت لمنع العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)؛ وكانت هذه واحدة من العديد من الجهود التعاونية التي شملت سلسلة فنية، وأنشطة رياضية، ومسرح شبابي. وأفادت منظمة أخرى في بغداد بإطلاق سلسلة على إنستغرام وتيك توك وصلت إلى آلاف الشابات بمعلومات حول الحقوق القانونية والعلاقات الآمنة.[51] كما وصفت منظمة أخرى كيف تناقش أندية الجامعة والمجموعات غير الرسمية في الحرم الجامعي المواضيع النسوية، حتى وإن لم تتمكن من التسجيل رسميًا.[52] غالبًا ما تتجنب هذه الجهود التي يقودها الشباب التسميات الرسمية لكنها تقوم بالعمل الثقافي البطيء لتغيير المعايير.

ورغم زخم النشاط الشبابي، لا تزال هذه المساحة تعاني من نقص الموارد وتتعرض لخطر الانهيار بسبب انسحاب المانحين. التمويل المرن الذي كان يدعم الصيغ التجريبية، مثل السرد الرقمي، ومشاركة الطلاب، أو التوعية صغيرة النطاق، قد تقلص بشكل كبير مع خروج المانحين الرئيسيين أو إعادة توجيه الموارد عبر المؤسسات الرسمية. وذكر المشاركون أن برامج الإرشاد، ومساحات الحوار الآمن، والمشاريع الإعلامية الإبداعية كانت من أولى المشاريع التي تم قطع تمويلها بعد عام 2021، عندما بدأت الوكالات مثل USAID وغيرها في تقليص محفظة المجتمع المدني.[53]

دون المنح الصغيرة أو الدعم غير المقيد، تعتمد معظم المبادرات التي يقودها الشباب الآن على العمل التطوعي والتنظيم بين الأقران، مما يحد من مدى تأثيرها واستدامتها. أفاد أحد منظمي الشباب في بغداد أن حملتهم الرقمية حول الزواج المبكر "وصلت إلى أكثر من 20,000 مشاهدة، لكن لم نتمكن من الاستمرار؛ لم يكن هناك تمويل للمتابعة أو للحماية من ردود الفعل السلبية عبر الإنترنت". إن غياب الاستثمار في السلامة الرقمية، وتدريب وسائل الإعلام، وبناء جسور بين الأجيال يضعف ما كان يمكن أن يكون محركًا قويًا لاستمرارية الحركة النسوية في العراق. انسحاب المانحين في هذه المرحلة يهدد بقطع خط إنتاج القادة الناشئين، مما يجعل الحركة أكثر تفككًا وأقل قدرة على الصمود مع مرور الوقت.

كما توفر وسائل التواصل الاجتماعي ملاذًا نسبيًا من التدخل الحكومي المباشر، خصوصًا عندما يتم تقديم المحتوى في إطار "أسلوب حياة"، أو "صحة"، أو "تطوير شخصي". وبينما لا تزال المنصات مراقبة ويظل الناشطون حذرين، يستخدم العديد منهم صيغًا إبداعية مثل الرسوم المتحركة، والكوميديا، والشهادات المجهولة لجعل موضوعات المساواة بين الجنسين أكثر وصولًا وأصعب في الرقابة. وأشار بعض المنظمات إلى أن مشاركة الشباب أصبحت شكلًا من أشكال القوة بحد ذاتها. ففي سياق يشعر فيه القادة الكبار في المنظمات النسوية بالإرهاق أو الصدمات أو الاستهداف، يتولى الناشطون الشباب تقديم لغة جديدة، وطاقة متجددة، وشبكات قوية بين الأقران. وهم يمثلون حلقة حيوية لاستمرارية الحركة النسوية في العراق.

تمثل مشاركة الشباب استثمارًا طويل الأمد في التغيير الاجتماعي واستمرارية الحركة النسوية، حتى مع تقلص الحيز الرسمي. ينبغي للمانحين والحلفاء دعم المبادرات الرقمية التي يقودها الشباب، وبرامج الإرشاد، ومساحات التدريب الآمنة، مع الاعتراف بأن التغيير غالبًا ما يبدأ في الشبكات غير الرسمية. كما أن بناء القدرة على الصمود الرقمي (مثل الأمن السيبراني، ومحو الأمية الإعلامية) ضروري للحفاظ على هذا الزخم وحماية الناشطين الشباب. يمكن للجسور بين الأجيال، بين المنظمات النسوية القائمة ومجموعات الشباب الجديدة، أن تعزز قدرة الحركة على التكيف وزيادة تأثيرها واستدامتها.

التوصيات

تعزيز أنظمة الحماية اللامركزية بقيادة منظمات المرأة المحلية

تستمر النساء والفتيات في العراق الفيدرالي في مواجهة مخاطر جسيمة، خصوصًا في المناطق الريفية والقبلية والمناطق المتأثرة بالصراع حيث يكون الوصول إلى الحماية القانونية والملاجئ وخدمات الدعم النفسي محدودًا. غالبًا ما تفشل المقاربات المركزية في تلبية احتياجات المجتمعات المتنوعة، مما يجعل أنظمة الحماية اللامركزية التي تقودها المجتمعات المحلية ضرورية. للجهات الدولية الشريكة دور حاسم في ضمان توفير الموارد لهذه الجهود المحلية وتعزيز صمودها.

الإجراء المقترح: يجب على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات متعددة الأطراف والشركاء الوطنيين:

1. إنشاء **مراكز حماية مجهزة جيدًا** في المناطق المحرومة، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تضم أعدادًا كبيرة من العائدين والناجين من العنف.
2. التعاون مع منظمات حقوق المرأة المحلية في تقديم **خدمات تراعي الصدمات وثقافية الأساس، بما في ذلك المساعدة القانونية،** والدعم النفسي والاجتماعي، والإحالات الآمنة.
3. تدريب ضباط الشرطة والمسؤولين القضائيين والمدنيين على **منع العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)** وممارسات التركيز على الناجين.
4. بناء **شبكات إحالة متعددة القطاعات** تربط بين الصحة والتعليم والخدمات القانونية والحماية على مستوى المجتمع.

الاستثمار في المبادرات النسوية الرقمية التي يقودها الشباب لبناء شبكات مناصرة قوية وقادرة على الصمود

مع تراجع الحيز المدني في العراق الفيدرالي، أصبح الشابات والشباب يستخدمون بشكل متزايد المنصات الرقمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وإشراك المجتمعات في القضايا الحساسة مثل الزواج المبكر والصحة النفسية وسلامة الأسرة. تتطلب هذه الجهود اللامركزية، التي غالبًا ما تقودها مجموعات غير رسمية، دعماً مخصصاً لتعزيز تأثيرها وضمان قدرة الجيل القادم من المدافعين على مواصلة هذا العمل بأمان.

الإجراء المقترح: يجب على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات متعددة الأطراف والشركاء الوطنيين:

1. تقديم **منح صغيرة ومرنة** لمجموعات الشباب والمبدعين الرقميين والمجموعات غير الرسمية.
2. تمويل **أدوات الأمن الرقمي وبرامج التدريب ومحو الأمية** الإعلامية لحماية المجتمع المدني، بما في ذلك الناشطين الشباب، من المضايقات والمراقبة.
3. دعم **مبادرات التوجيه** التي تربط بين منظمات حقوق المرأة ذات الخبرة والقادة الشباب الناشئين لتعزيز المهارات والشبكات.
4. الاستثمار في **المنصات الإبداعية** مثل البودكاست والحملات عبر الإنترنت ومشاريع سرد القصص لتوسيع الرؤية بطرق ملائمة ثقافيًا.
5. تقديم **بدلات تدريبية** لمساعدة كل من منظمات حقوق المرأة والناشطين الشباب على تطوير الخبرة في القانون والاتصالات والتفاوض وتنظيم المجتمع.
6. تصميم **آليات تمويل ميسرة للشباب** مع تقليل الأعباء الإدارية للوصول بفعالية إلى الشبكات غير الرسمية.
7. تشجيع التبادلات والشراكات الإقليمية بين الناشطين الشباب لتضخيم أصواتهم ومشاركة الاستراتيجيات.

شركاء نيسام خلال ورشة من ورشات المشروع. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم

الخاتمة

تحليل المشهد في العراق الفيدرالي، عند أخذه جنبًا إلى جنب مع مذكرة السياسات حول النساء والسلام والأمن كجزء من سلسلة مشاورات نساء و السلام "نيسام" (NISAAM) ، يكشف عن بيئة صعبة ومتدهورة بشكل كبير بالنسبة لمنظمات حقوق المرأة العاملة ضمن أجندة النساء والسلام والأمن. على الرغم من دورها الحيوي في تقديم المساعدة القانونية، وخدمات الحماية، والتعليم المدني والمصالحة المجتمعية، فإن منظمات حقوق المرأة في العراق الفيدرالي تتعرض للتهميش بشكل منهجي سياسيًا وماليًا ومؤسساتيًا.

إن انسحاب التمويل طويل الأجل والمرن من الجهات المانحة قد خلق فراغًا يهدد بقاء المنظمات المستقلة والمجتمعية. بدون دعم أساسي، اضطرت العديد منها إلى إغلاق خدمات حيوية، والانسحاب من المشاركة العامة، والعمل في ظروف متزايدة الخطورة. وهذا ليس مجرد نقص مالي؛ بل يمثل انهيارًا هيكليًا يخنق البنية التحتية النسوية الضرورية لدفع التزامات العراق بموجب القرار 1325 لمجلس الأمن. ويزيد من تفاقم هذه الأزمة تصاعد حملة مناهضة المساواة بين الجنسين تُجرّم اللغة النسوية، وتقيّد الحيز المدني، وتفضل الجماعات الممتثلة سياسيًا على تلك التي تتمتع بشرعية حقيقية في المجتمع. إن تسييس مصطلحات مثل "المساواة بين الجنسين" واستبعاد الأصوات المعارضة من عمليات صنع السياسات، بما في ذلك تطوير خطة العمل الوطنية الثالثة للعراق، جعل من أجندة النساء والسلام والأمن مجالًا عالي المخاطر. وتصبح منظمات حقوق المرأة مضطرة بشكل متزايد لإعادة صياغة عملها بمصطلحات مقبولة ثقافيًا لمجرد البقاء.

ومع ذلك، حتى في هذا البيئة العدائية، تواصل منظمات حقوق المرأة إظهار قدرة استثنائية على الصمود. فهي تبني الثقة مع المجتمعات، وتتكيف مع اللغة بشكل إبداعي، وتحافظ على الخدمات في المناطق التي يهملها الدولة. وغالبًا ما تعمل دون حماية مادية، أو حماية رقمية، أو تمويل موثوق، لتصبح هذه المنظمات أكثر من مجرد مقدمي خدمات؛ فهي خط الدفاع الأمامي عن العدالة والشمول في سياق يزداد فيه الطابع السلطوي.

ورغم الحواجز، تظل هناك فرص. فالشرعية المجتمعية، والمشاركة الاستراتيجية خلال النوافذ الانتخابية، والنشاط الرقمي الذي يقوده الشباب، توفر سبلًا لاستعادة وتوسيع الحيز النسوي إذا ما تم تقديم الدعم الكافي.

ومع ذلك، بدون استثمار مستمر في منظمات حقوق المرأة الجذرية محليًا، فإن أجندة النساء والسلام والأمن في العراق تواجه خطر التحول إلى شكل رمزي فارغ. ويجب استبدال التمويل قصير المدى القائم على المشاريع والممارسات الحذرة للجهات المانحة بتمويل أساسي متعدد السنوات ومرن يعطي الأولوية للقيادة النسوية، لا سيما في المناطق الممثلة تمثيلًا ناقصًا مثل ديالى، والبصرة، والأنبار، وكركوك.

وللانتقال من الرمزية إلى التغيير الفعلي، يدعو هذا التحليل إلى إعادة هيكلة أولويات الموارد بشكل هيكلي. يجب على المانحين وصانعي السياسات والشركاء الدوليين التحول من الأساليب الاستخراجية القائمة على الامتثال إلى نماذج تعترف وتحمِي وتستثمر في العمل السياسي والخبرة المعيشة لمجموعات نسوية عراقية. ومن خلال هذا التوجه، يمكن لأجندة النساء والسلام والأمن في العراق أن تنتقل من كونها تعاملات سطحية إلى أجندة تحويلية تحقق وعدها للنساء كعوامل للسلام والعدالة والتغيير النظامي.

المراجع

1 نساء وسلام هو المقابل العربي لـ Women and Peace أما مصطلح نِيسَام (NISAAM) فهو دمج لهاتين الكلمتين ليرمز إلى إدماج النساء وأولوياتهن في جميع جوانب أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق. انظر: منظمة نساء من أجل نساء العالم (Women for Women International)، نِيسَام (NISAAM)) https://womenforwomen.org.uk/nisaam)

2 مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، منظمة نسائية وطنية، نينوى: "كان العام الماضي مختلفًا، لم يكن مجرد تقليص، بل كان انهيارًا. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) انسحبت من عدة مسارات في وقت واحد، بما في ذلك الاستجابة للعنف المبني على المساواة بين الجنسين (الاستجابة للعنف المبني على المساواة بين الجنسين (GBV) والمساعدة القانونية." مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، مسؤول مالي، منظمة حقوق المرأة منظمة حقوق المرأة (WRO)، البصرة:"فقدنا منحة مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) في منتصف السنة الثانية. لم يحدث ذلك من قبل. كان مشروعًا بقيمة 1.2 مليون دولار قد اختفى للتو." مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، قائد تحالف إقليمي لمنظمات حقوق المرأة (:(WRO"كان هناك بالفعل ضغط، ولكن الآن نشهد انهيارًا حادًا، حيث انخفضنا إلى 20 في المائة فقط من محفظتنا التمويلية السابقة". [نيسان 2025]

3 المجموعة الدولية للأزمات (International Crisis Group) (2018) ،" المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدي إعادة بناء دولة فاعلة"، 30 تموز (www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/188-iraqs-paramilitary-groups-challenge-rebuilding-functioning-state).

4 هيئة الأمم المتحدة للمرأةUN Women) (2025)) ، "مسح جديد يُظهر أن نصف المنظمات النسائية التي تقدم المساعدة للنساء في الأزمات قد تُغلق خلال ستة أشهر بسبب تخفيضات المساعدات العالمية"، 13 أيار (www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2025/05/new-survey-shows-half-of-womens-organizations-aiding-women-in-crises-may-shut-down-in-six-months-due-to-global-aid-cuts).

5 البرلمان البريطاني، مكتبة مجلس العموم (2025)، "المملكة المتحدة تخفض المساعدات إلى 0.3% من الدخل القومي الإجمالي ابتداءً من عام 2027"، 28 شباط (https://commonslibrary.parliament.uk/uk-to-reduce-aid-to-0-3-of-gross-national-income-from-2027/)

6 ميولين إي (Miolene E) (2025) ، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تصدر أمرًا شاملاً بوقف العمل، مع وعد بإجراء تعديلات منصفة"، ديفكس (Devex)، 29 كانون الثاني (www.devex.com/news/usaid-issues-blanket-stop-work-order-promising-equitable-adjustments-109197)

7 المتعقب للجهات المانحة (2024) ، "السويد تخفض ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وسط أولويات محلية"، 17 أيلول (https://donortracker.org/policy_updates?policy=sweden-slashes-oda-budget-amid-domestic-priorities-2024)

8 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) (2022)، *"خطة الاستجابة الإنسانية للعراق 2022"* (https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-response-plan-2022-executive-summary-enarku?_gl=1*g1phve*_ga*NjA3MjQ1MDE2LjE3NTQ2NjM0NDg.*_ga_E60ZNX2F68*czE3NTQ2NjU1MDckbzIkZzAkdDE3NTQ2NjU1MDckajYwJGwwJGgw)

9 مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات) دون تاريخ (، *"انتقال نظام المجموعات في العراق"* (www.cccmcluster.org/where-we-work/iraq)

10 مقابلة معلومات رئيسية (KII) مع منظمة نسائية (WRO) في العراق ، نيسان 2025.

11 المرجع السابق.

12 مشارك في مقابلة المعلومات الرئيسية (KII)، منظمة نسائية (WRO)، العراق ، نيسان 2025:"نشعر بأننا غير مرئيات خارج بغداد. اللواتي يلتزمن الصمت يحصلن على التمويل، أما اللواتي ينتقدن فيتم إدراجهن في القوائم السوداء".

13 مشاركون في مقابلة المعلومات الرئيسية (KII)، منظمة نسائية (WRO)، العراق ، نيسان 2025: "موّل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مكتب (DRL) برنامجنا لحماية المجتمع. بعد انتهائه، لم نتمكن حتى من تغطية إيجار المكتب". وأشار آخرون إلى أن عمل المرأة والسلام والأمن (WPS) قد تم "تعليقه إلى أجل غير مسمى" بسبب غياب الدعم متعدد السنوات.

14 منظمة نساء من أجل نساء العالم ، نيسامhttps://womenforwomen.org.uk/nisaam) (NISAAM))

15 منظمة نساء من أجل نساء العالم (WfWI) (2024)،"الاستماع إلى النساء: تحديد العوائق والفرص لمشاركة النساء وقيادتهن في العراق" (https://womenforwomen.org.uk/sites/default/files/2024-08/listentowomen-iraq_women_for_women_intl_2024.pdf)

16 منظمة العفو الدولية (Amnesty International) (2023) ،"العراق: يجب على السلطات أن تلغي فوراً الحظر الإعلامي على مصطلحي ' المثلية الجنسية'و ' المساواة بين الجنسين '" (https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/08/iraq-authorities-must-immediately-reverse-media-ban-on-the-terms-homosexuality-and-gender/)

17 منظمة نساء من أجل نساء العالمWfWI) (2024)) ،"الاستماع إلى النساء: تحديد العوائق والفرص لمشاركة النساء وقيادتهن في العراق" (https://womenforwomen.org.uk/sites/default/files/2024-08/listentowomen-iraq_women_for_women_intl_2024.pdf)

18 مشارك في مقابلة رئيسية (KII)، منظمة نسائية (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان 2025:"الجماعات المتطرفة متورطة في البرلمان العراقي ولديها جماعات مسلحة منفلتة تعمل بحرية وتعمل ضد المنظمات والنشطاء وأي شخص يقف بوجهها".

19 مشارك في مقابلة رئيسية (KII)، منظمة نسائية (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان 2025:"تم اتهامنا بالترويج لأفكار مجتمع الميم فقط لأننا عملنا على تدريبات حول المساواة بين الجنسين. أصبح من المستحيل الاستمرار تحت هذا التصنيف".

20 مقابلة رئيسية (KII)، منظمة نسائية (WRO)، إقليم كوردستان العراق (KRI)، نيسان 2025.

21 مشارك في مناقشة مجموعة تركيز (FGD)، منظمة نسائية (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط 2025:"هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) تستبعد المجتمع المدني وتعمل فقط مع الحكومة. إنهم يدعون فقط المنظمات التي تتبنى خطاباً مشابهاً". وأضاف مشارك آخر: "اضطررنا لتقديم تعهد... بأن أمناء وأعضاء منظمة الأمل (Al Amal) لن يستخدموا مصطلح ' المساواة بين الجنسين".

22 المشاركات في مناقشة مجموعة تركيز (FGD)، منظمات حقوق المرأة (WROs)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025":الأشخاص الذين يلتزمون الصمت يحصلون على التمويل، بينما الذين يتحدثون بانتقاد يتم وضعهم على القائمة السوداء." وأضافت مشاركة أخرى: "المانحون يعملون فقط مع المنظمات غير الحكومية المسجَّلة في بغداد. الآخرون غير مرئيين".

23 مشاركة في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستبعد المجتمع المدني وتعمل فقط مع الحكومة. إنهم يدعون فقط المنظمات التي لديها خطاب مشابه".

24 مشاركة في مناقشة مجموعة تركيز (FGD)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025:"إذا تحدثت، يضعونك على القائمة السوداء. الآخرون يرون ما يحدث ويلتزمون الصمت للبقاء".

25 مشاركة في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"إذا لم تكن في بغداد أو معروفة بالفعل لدى الحكومة، فلن تتم دعوتك".

26 مشاركة في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"كل ذلك شكلي، لا توجد مشاركة حقيقية وهادفة.

27 مشاركة في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"اعتمدنا العمل بملف منخفض، وقللنا من وجودنا الفعلي في المكاتب، وعملنا من المنزل".

28 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، الذي تم اعتماده في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 (www.unwomen.org/en/news-stories/in-focus/2022/10/in-focus-women-peace-and-security)

29 أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، التي تم اعتمادها في عام 2015(https://sdgs.un.org/goals).

30 مشاركة في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025:"يتم مراقبة الورش التدريبية، وتقوم أجهزة الاستخبارات بإرسال أشخاص للجلوس في القاعة متظاهرين بأنهم مشاركون".

31 مشاركة في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"تم اتهامنا بترويج أفكار مجتمع الميم لمجرد أننا عملنا على تدريب حول المساواة بين الجنسين. أصبح من المستحيل الاستمرار تحت هذا التصنيف".

32 أكدت المقابلات أن منظمات حقوق المرأة تعتمد على شبكات غير رسمية لتقييم المخاطر، إذ لا يوجد أي آلية حكومية لجمع المعلومات أو التصرف حيال التهديدات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على مستوى المجتمع.

33 منظمة نساء من أجل نساء العالم (WfWI) (بدون تاريخ)، "From Asking to Action" (https://womenforwomen.org.uk/fromaskingtoaction)

34 مشاركون في مجموعة نقاش مركزة (FGD)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025:"توقفنا عن إقامة الفعاليات العامة بعد تلقي التحذيرات. لم يعد من الأمن الحديث عن هذه المواضيع".

35 مشاركون في مجموعة نقاش مركزة (FGD)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025:"أخبرت إحدى المجموعات التي تعمل في نينوى أنه بعد انتهاء برنامجهم متعدد السنوات، "قيل لنا إن الجولة التالية ستتم عبر بغداد."

36 مشارك في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"غالبًا ما يصبح الشخصيات الدينية أو القبلية حراس البوابة"، و"بناء الثقة معهم كان مفتاحًا للوصول إلى المجتمعات".

37 مشاركون في مجموعة نقاش مركزة (FGD)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025.

38 منظمة نساء من أجل نساء العالم (2024)، "الاستماع إلى النساء: تحديد العوائق والفرص أمام مشاركة النساء وقيادتهن في العراق " (https://womenforwomen.org.uk/sites/default/files/2024-08/listentowomen-iraq_women_for_women_intl_2024.pdf)

39 مشارك في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025: ذكر أحد المستجيبين أنه على الرغم من أن منظمتهم فقدت تسجيلها بسبب الاحتكاكات السياسية، إلا أنهم ما زالوا يحظون بالترحيب من قبل القادة المحليين بفضل الروابط المجتمعية الطويلة الأمد. وأشار آخرون إلى أن الثقة المحلية "تحمينا أكثر من أي أوراق رسمية"، خصوصًا في المناطق التي تشهد مراقبة مكثفة أو نشاطًا للميليشيات.

40 مشارك في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025" :بعد داعش، كان مستوى ثقة المجتمع في الهياكل الحكومية منخفضًا، وكان فاعلو المجتمع المدني، وخصوصًا منظمات حقوق المرأة، هم من أعادوا تأسيس الخدمات الأساسية، وقدموا الدعم للناجين، ولعبوا دور الوسيط بين السلطات والسكان المتضررين".

41 مجموعة نقاش مركزة (FGD)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025.

42 مشارك في مقابلة فردية معمقة (KII)، منظمات حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025: ذكرت إحدى المنظمات التي قامت بتعبئة النساء الريفيات للتصويت في عام 2021 ما يلي: "كان لدينا خطة عمل، وكنا نعرف ما الذي ينجح. ولكن من دون تمويل، لا يمكننا حتى الوصول إلى نصف المحافظات هذه المرة".

43 منظمة نساء من أجل نساء العالم (WfWI)) (2024)، *"الاستماع إلى النساء: تحديد العوائق والفرص لمشاركة المرأة وقيادتها في العراق"*(https://womenforwomen.org.uk/sites/default/files/2024-08/listentowomen-iraq_women_for_women_intl_2024.pdf)

44 مشارك في مقابلة المخبر الرئيسي (KII)، منظمة حقوق المرأة، العراق الفيدرالي، أبريل 2025: "بدأنا بعقد طاولات مستديرة وملتقيات عامة للمرشحات حتى تلتقين النساء بالسياسيين المحليين وتسألهن مباشرة". مشارك آخر في مقابلة المخبر الرئيسي: "في دورة الانتخابات الأخيرة، تعاونّا مع مرشحتين لتطوير منصة وحملة انتخابية تراعي المساواة بين الجنسين".

45 مشارك في المقابلات الرئيسية (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"عندما احتجّت الناشطات في النجف وكربلاء على تعديل قانون الأحوال الشخصية، قام بعض أفراد المجتمع برشقهنّ بالحجارة".

46 مشارك في المقابلات الرئيسية (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل2025

47 مشارك في المقابلات الرئيسية (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025.

48 مشارك في مجموعات النقاش المركّزة (FGD)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، شباط/فبراير 2025:"نحن نعلم أنهم [ضباط الاستخبارات] يرسلون أشخاصاً يتظاهرون بأنهم مشاركون... خصوصاً عندما يكون الموضوع متعلقاً بالمساواة بين الجنسين أو بالقانون".

49 مشارك في المقابلات الرئيسية (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"خلال حملة قانون الجعفري، تلقيت مكالمات مجهولة تخبرني بأنني سأُعاقَب لموقفي المناهض للإسلام."

50 مشارك في المقابلات الرئيسية (KII)، منظمة حقوق المرأة (WRO)، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025:"اضطررت إلى نقل عائلتي من كركوك إلى السليمانية. لقد هددوا ابنتي... لم يكن لدينا خيار".

51 مشارك في المقابلات الرئيسية KII)) مع منظمة حقوق المرأة WRO))، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025.

52 مشارك في المقابلات الرئيسية KII)) مع منظمة حقوق المرأة WRO))، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025.

53 مشارك في المقابلات الرئيسية KII)) مع منظمة حقوق المرأة WRO))، العراق الفيدرالي، نيسان/أبريل 2025.

العمل الجنساني من أجل السلام والأمن (GAPS) هي شبكة المجتمع المدني البريطانية المعنية بقضايا المرأة والسلام والأمن. تمثل الشبكة تحالفاً جماعياً لعدة أعضاء وتضم عدداً من المنظمات غير الحكومية والخبراء في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والاستجابة الإنسانية وبناء السلام. تأسست مؤسسة العمل الجنساني من أجل السلام والأمن بهدف تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتمثّل دوره في تعزيز الالتزامات الدولية للحكومة البريطانية تجاه النساء والفتيات في مناطق النزاع حول العالم ومساءلتها عنها.

نساء من أجل نساء العالم (WfWI) هي منظمة دولية تدعم النساء اللواتي يعشن في أخطر مناطق العالم، بما في ذلك أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وكوسوفو، ونيجيريا، ورواندا، وجنوب السودان. منذ عام 1993، وصلت المنظمة إلى ما يقارب نصف مليون امرأة من الناجيات من ويلات الحرب، وساعدتهن على إعادة بناء حياتهن من خلال التدريب على المهارات، والتوعية بالحقوق، والتمكين الاقتصادي. ومن خلال برامجها وشراكاتها ومناصراتها، تضمن المنظمة أن تكون النساء قادرات على كسب المال وادّخاره، وتحسين صحة أسرهن، وممارسة حقوقهن، فضلاً عن الارتباط بشبكات أوسع تُضخّم أصواتهن. كما تعمل المنظمة، من خلال تواصلها مع صانعي السياسات وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، على الدعوة لإحداث تغييرات جذرية تضمن أن تكون أولويات النساء ورؤاهن جزءاً من عملية صنع القرار في بيوتهن ومجتمعاتهن وما بعدها.

WOMEN FOR WOMEN INTERNATIONAL

gaps uk
GENDER ACTION FOR PEACE AND SECURITY

تستند الدروس المعروضة في هذه الورقة إلى خبرات منظمات حقوق المرأة في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق، التي تعمل معًا ضمن مشوع نيسام المموَّل من الحكومة البريطانية.

UK International Development
Partnership | Progress | Prosperity